تقييم أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى طبقاً للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية: من منظور الوكالة – دراسة تطبيقية

د. عرفات حمدى عبد النعيم على
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة بنى سويف

ملخص البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تقييم أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية وذلك من منظور الوكالة، وتحقيق ذلك يكون من خلال أولاً، اختبار مدى تأثير بعض خصائص الشركات وممارسات الحوكمة الداخلية على مستوى الإفصاح القطاعى، ثانياً، بيان مدى تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية فى ضوء تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١)، حيث تم استخدام أسلوبى تحليل التباين وتحليل الارتباط المتعدد لبيرسون، بالإضافة إلى اختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين لقياس معنوية الفروق لما قبل وبعد تطبيق تعديلات المعيار المحاسبى رقم (٤١)، وذلك بالاعتماد على عينة تشمل بعض الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٧م.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج وهى وجود تأثير معنوى لكل من الخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية، سمات وخصائص مجلس الإدارة وجودة عمل لجان المراجعة، بالإضافة إلى نوع الصناعة على مستوي إفصاح الشركات عن المعلومات القطاعية، وفى المقابل لا يوجد تأثير معنوى بشأن تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على كل من حجم وطبيعة معلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، أسلوب عرض معلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، ومستوى التزام الشركات بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، مما يعكس عدم وجود تحسينات فى جوهر وشكل المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات القطاعية– التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) – القطاعات التشغيلية – تركيز الملكية – سمات وخصائص مجلس الإدارة – الخصائص المالية للشركات.

Abstract:

This study aims to assess the impact of the Espouses of the segmental disclosure practices to the amendments to the Egyptian Accounting Standard No.41 on improving the information content of the operating segments from the agency's perspective. To do so, first, we examined the impact of some corporate' characteristics and internal governance practices on the level of segmental disclosure, second, we investigated The extent of improvement of the information content of the operating segments through the espouse of the management approach, In accordance with the amendments to the Egyptian Accounting Standard No.41, In order to achieve this, we used the variance and Pearson Correlation analysis in addition to the Paired–SamplesT-Test To measure the differences significance between the pre - and post-application of the amendments No.41, using a sample including some of the listed companies listed in the stock exchange during the period from 2014 to 2017.

The study results indicate that the corporate' financial characteristics, ownership concentration, board' of directors characteristics, audit committees quality and the industry type significant impact on the level of corporate' segmental information disclosure. Our other findings indicate that the espouse of the management approach no significant impacts on the disclosed operating segmental information size and nature, the presentation of disclosed operating segmental information, and the level of corporates Commitment with the recognition requirements of disclosed operating segmental information. Which reflect the absence of the improvements in the operating segments information content substance and form.

١. الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة البحث:

نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لتخفيف حدة الصراعات وتعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، وذلك من خلال الحد من السلوك الانتهازى للإدارة لتحقيق مصلحتها ومنفعتها الشخصية على حساب مصلحة ومنفعة أصحاب المصالح الأخرى خاصة المساهمين، ويعتبر الإفصاح والشفافية أحد المبادىء الهامة لحوكمة الشركات والذى تعتمد عليه نظرية الوكالة لتحقيق أهدافها، حيث أن توفير المعلومات بشكل كافى فى التقارير المالية الهام يسهم بشكل كبير فى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين

المديرين والمساهمين والتى تنشأ نتيجة صراعات الوكالة، مما يعد ضمانة حقيقية لحماية حقوق أصحاب المصلحة وخاصة المساهمين، وتفصح الشركات عن المعلومات المجمعة على مستوى الشركة ككل من خلال قوائمها المالية، كما تفصح أيضاً عن بعض المعلومات المفصلة على مستوى قطاعاتها تحت مسمى المعلومات القطاعية.

ويرى (Ibrahim K., 2015) أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يمكن مستخدمي المعلومات من فهم المخاطر التي تواجهها الإدارة وتقييم مدى جودة إدارة هذه المخاطر، بالإضافة إلى زيادة القابلية للمقارنة وانخفاض عدم تماثل المعلومات، وبالتالى تخفيف حدة الصراعات والمصالح المتضاربة بين المديرين والمساهمين كما هو مفترض في نظرية الوكالة. كما يرى (Odia J. et al, 2015, p31) أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية يسهم فى توفير مقاييس أكثر منفعة وفائدة للبنود التي تم الإفصاح عنها فى القوائم المالية، وأيضاً مقاييس مفيدة لبنود غير موجودة في القوائم المالية، كذلك مساعدة المستثمرين والدائنين فى تقييم مخاطر جميع البنود سواء كانت معترف بها أو غير معترف بها في القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم معلومات مهمة خلال الفترات المرحلية.

وفى نفس السياق، يؤكد (على، ٢٠١٦م، ص٩٣) على أهمية المعلومات القطاعية فى تحسين صورة وسمعة الشركات لدى مختلف أصحاب المصلحة بشأن مستقبل الأداء التشغيلى أو الاستثمارى أو التمويلى فى ظل عدم كفاية البيانات المالية المجمعة على مستوى الشركة ككل، خاصة عندما تضم الشركة مجموعة متنوعة من الأعمال أو تعمل فى مناطق جغرافية مختلفة، لذلك تعتبر التقارير القطاعية أحد المصادر الهامة للمعلومات. وقد أظهرت دراسة (Manuela L. et al, 2012) أن هناك علاقة إيجابية بين جودة الإفصاح القطاعى وقدرة الشركة على إيجاد مصادر التمويل اللازمة عند الحاجة إليها، حيث فسرت تلك العلاقة بأن الشركات التى تنشر معلومات قطاعية تتمتع بنسب ربحية عالية وبشكل أكثر تفصيلاً تكون سبباً فى جذب المستثمرين، وبالتالى تخفيض تكلفة رأس المال.

وقد تزايدت أهمية المعلومات القطاعية خلال العقود الأخيرة تحت تأثير عملية التنويع والتدويل للعمليات الخاصة بالعديد من الشركات، بالإضافة إلى حقيقة أن المعلومات المتعلقة بالمركز والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة ككل لم تعد كافية للمستثمرين والدائنين خاصة فى ظل الوكالة، ولهذا السبب وتحت تأثير الاتجاه العام

لإنشاء ممارسات موحدة للإفصاح المالي، كان هناك اتجاه لتوحيد ممارسات الإفصاح القطاعى على المستوى الدولى (Obradović V. et al, 2016, p156).

٢/١ مشكلة البحث:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB) المعيار المحاسبى رقم ١٣١ بعنوان "الإفصاح عن قطاعات المنشأة والمعلومات ذات الصلة"، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات القطاعية التى توفرها الشركات، وفى سبيل تحقيق التوافق، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولى للتقرير المالى رقم ٨ بعنوان "القطاعات التشغيلية"، والذى يتبنى المدخل أو المنهج الإدارى كما هو وارد بالمعيار المحاسبى الأمريكى رقم ١٣١ (Nancy B. et al, 2013, pp261-262, Kopecká N., 2016, p5, Peter K., 2017, p28-29, Johari J., 2017, Sameh K., 2018, pp85-86). وظهرت أول مسودة للمعيار فى نوفمبر ٢٠٠٦م وأجريت بعض التعديلات عليها فى عام ٢٠٠٨م ليبدأ تفعيل تطبيقه على المستوى الدولى فى ١ يناير ٢٠٠٩م، وذلك ليحل بدلاً من معيار المحاسبة الدولى رقم ١٤.

ويعرف معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ –والذى أصدر فى عام ١٩٩٧م– بمدخل العوائد والمخاطر Risk And Return Approach أو ما يعرف اختصاراً بالمدخل ذو المستويين Two-Tier Approach ووفق هذا المدخل تصنف قطاعات الشركة وفقاً لنوعين هما قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية على أن يكون إحداها قطاعات أساسية والأخرى ثانوية، ويجب أن تفصح الشركة عن كلاً منهما بشكل مستقل، كما يرتبط تصنيف القطاعات إلى أساسية وثانوية بحجم العوائد والمخاطر المرتبط بالقطاعات (عبد الله، ٢٠١٤م، ص٤٣٧).

وتعرض هذا المعيار لعدة انتقادات منها صعوبة تطبيق التطبيق بشكل منتظم نتيجة تباين المخاطر والعوائد بين الشركات من جهة وبين قطاعات الشركة الواحدة من فترة لأخرى من جهة أخرى، مما يؤدى إلى عدم اتساق الإفصاح القطاعى، وكذلك تحميل الشركات بتكاليف إضافية لإعادة تصنيف قطاعاتها من فترة لأخرى حسب التغيرات التي تطرأ على مستويات المخاطر والعوائد، فضلاً عن التكاليف التي قد تنتج عن إعادة تصنيف قطاعات الشركة بما يتوافق مع التصنيف الداخلي للشركة، الأمر الذى دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى التخلي عنه عام٢٠٠٦م (عبد الله، ٢٠١٤م، ص٤٣٨).

وفى المقابل، يطبق المعيار الدولى رقم ٨ التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) ، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات من خلال القطاع التشغيلى، وهى فقط تلك المعلومات التى يعتمد عليها صانع القرار التشغيلي الرئيسي The Chief Operating Decision Maker (CODM) فى تخصيص الموارد الماحة بالشركة وكذلك إدارة وتقييم أداء القطاعات، وتستمد تلك المعلومات من نظام التقارير الداخلية للمجموعة أو الشركة، وهو ما يعكس وجهة نظر الإدارة ويمكن المستثمرين من رؤية المجموعة أو الشركة من خلال عيون الإدارة، وذلك من خلال الإفصاح فقط عن تلك المؤشرات المالية التي يراها صانعى القرار هامة.

كما يسهم المعيار الدولى رقم ٨ بشكل كبير من خلال الاعتماد على الرؤية الإدارية فى التقرير عن القطاعات التشغيلية في إضفاء الشفافية على التقارير القطاعية للشركات، وتمكين مستخدمى القوائم المالية خاصة المساهمين من المعلومات الهامة والتى تعكس ما يدور داخل الشركة، ويحد من قدرة الوكيل (الإدارة) من استغلال تلك المعلومات في تحقيق مصالحه الشخصية، مما يحتم عليهم العمل بجدية، بما يعكس أفضل صورة لمجهودهم الداخلي وبالتالي إرساء إطار فعال لممارسة الحوكمة وتجنب صراعات الوكالة (مصطفى، ٢٠١٥م، ص ٦٥-٦٦).

ولقد أجريت مؤخراً بعض التعديلات على معايير المحاسبة المصرية، والتى بدأ تفعيل تطبيقها أول يناير ٢٠١٦م، وكان من أبرز تلك التعديلات صدور المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) بعنوان "القطاعات التشغيلية" ليحل بدلاً من المعيار المحسبى المصرى رقم (٣٣) بعنوان "التقارير القطاعية"، حيث يتبنى المعيار المحاسبى الجديد الرؤية أو التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) فى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية وفقاً لما هو وارد فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (٨)-، وذلك بدلاً من مدخل المخاطر والعوائد والذى كان معمولاً به فى ظل المعيار المحاسبى المصرى السابق رقم (٣٣)، والذى لا يتسق مع بيئة التقرير الداخلية وتخصيص الموارد المتاحة وتقييم أداء قطاعات الشركة.

ومن هذا المنطلق، يحاول البحث الحالي بيان تأثير بعض العوامل الهامة على مستوي الإفصاح القطاعى، بالإضافة إلى تقديمه دليلاً من البيئة المصرية لأثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) –

فـى ضـوء المعيـار المحاسـبى المصـرى رقـم (٤١)- علـى تحسـين المحتـوى المعلومـاتى للقطاعات التشغيلية تحقيقاً لأهداف نظرية الوكالة.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن مشكلة البحث تتلخص فى محاولة الإجابة على بعض التساؤلات الهامة وهى:

- هل يوجد تأثير معنوى للخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية ونوع الصناعة على مستوي الإفصاح القطاعى؟

- هل يوجد تأثير معنوى لممارسات الحوكمة الداخلية على مستوي الإفصاح القطاعى للشركات؟

- هل يوجد تأثير معنوى لتبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية وذلك من منظور الوكالة؟

١/٣ هدف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى بيان أثر تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية وذلك من منظور الوكالة، ويمكن اشتقاق الأهداف الفرعية التالية:

- اختبار تأثير الخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية، ونوع الصناعة على مستوي الإفصاح القطاعى للشركات.

- اختبار تأثير ممارسات الحوكمة الداخلية على مستوي الإفصاح القطاعى للشركات.

- اختبار تأثير تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية.

١/٤ أهمية ومساهمة البحث:

- يعتبر البحث بمثابة امتداداً للبحوث السابقة التي تناولت الإفصاح القطاعى، خاصة بعد صدور المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) "القطاعات التشغيلية" والذى بدأ تطبيقه فى ١ يناير ٢٠١٦م، وحدوث تعديلات على مفهوم ومتطلبات عرض التقارير القطاعية وذلك

مما يستدعى الحاجة إلى معرفة مدى انعكاس تلك التعديلات على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية.

– إبراز تأثير بعض العوامل المتعلقة بخصائص الشركات على مستوى الإفصاح القطاعى والمتعلقة بالخصائص المالية، تركيز الملكية، ونوع الصناعة التى تنتمى لها الشركات.

– تأكيده على الدور الهام للحوكمة الداخلية فى تحسين ممارسات الإفصاح القطاعى، وذلك من خلال إبراز تأثير سمات وخصائص مجلس الإدارة وكذلك جودة عمل لجان المراجعة على مستوي الإفصاح القطاعى للشركات.

– مساهمته فى تقديم الدليل العملى لمعرفة مدى تأثير التعديلات التى يتضمنها المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) والخاصة بتبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها، وكذلك أسلوب عرضها، بالإضافة إلى مدى التزام الشركات بتطبيق تلك التعديلات، بما يعود بالنفع على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية وتعظيم القيمة الملائمة للتقارير المالية.

١/٥ منهج البحث:

يعتمد البحث على تصميم نموذجين، حيث يركز النموذج الأول على إجراء دراسة اختبارية لبيان تأثير الخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية، سمات وخصائص مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، ونوع الصناعة التى تنتنمى لها الشركات على مستوي الإفصاح القطاعى، فى حين يركز النموذج الثانى على إجراء دراسة تجريبية لبيان تأثير تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على كل من حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها، أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها، وأخيراً مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها، وذلك من خلال بيان الفروق المعنوية بين فترة ما قبل تطبيق المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) خلال عامى ٢٠١٤م – ٢٠١٥م وفترة ما بعد التطبيق خلال عامى ٢٠١٦م – ٢٠١٧م، وذلك على عينة تشمل بعض الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٧م.

١/٦ حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث:

– تـأثير نـوع وحجـم مكتـب المراجعـة وأيضـاً نـوع الملكيـة علـى مسـتوى الإفصـاح عـن المعلومات القطاعية للشركات.

– تأثير جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية.

– تأثير التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على قيمة وأداء الشركات من وجهة نظر المستثمرين.

– المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة بالبورصة المصرية.

١/٧ خطة البحث:

وتحقيقاً لهدف البحث والإجابة على تساؤلاته، سوف يستكمل البحث على النحو التالى:

٢. التأصيل العلمى للإفصاح القطاعى.

٣. الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٤. الدراسة التطبيقية.

٥. النتائج والتوصيات ومقترحات لأبحاث مستقبلية.

٢. التأصيل العلمى للإفصاح القطاعى

١/٢ الإفصاح القطاعى من منظور الوكالة:

يعتبر الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين الداخليين (مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين) والمستخدمين الخارجيين (مثل المساهمين والدائنين والحكومة وغيرهم) بمثابة أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى لتحقيقها نظرية الوكالة، ونظراً لضرورة أن يكون لدى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية إدراكاً أكثر دقة للمخاطر والفرص التي يمكن أن توفرها الشركة، لذا فهناك حاجة واضحة إلى التفصيل الكبير وتجزئة المعلومات المالية، مما يتيح فهماً أفضل لمكونات الشركة المختلفة وقطاعاتها التشغيلية المتنوعة (Júlia A. et al, 2016, p805).

وتنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل استناداً إلى افتراضات نظرية الوكالة وهى احتمال وجود تضارب فى المصالح بين المساهمين والمديرين، وذلك نتيجة عدم تمتع المساهمين (الأصيل) بنفس مستوى المعلومات التى يتمتع بها المديرون (الوكيل)، لذا، فهناك حاجة للإفصاح عن العمليات وفقاً للقطاعات الرئيسية للشركة لتحقيق تقييم أكثر دقة من التقييم الذى يستند فقط إلى البيانات الإجمالية. فمن منظور

نظرية الوكالة، يشكل الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية أداة مهمة للحد من عدم تماثل المعلومات، مما يسمح للمستخدمين الخارجيين بالوصول إلى نفس البيانات المستخدمة داخلياً بواسطة الإدارة في تخصيص الموارد وصنع القرار، حيث تعتبر تلك المعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار لأنها تعكس التحليل الاقتصادي للشركات بشكل أفضل وتزيد من شفافية الإفصاح. على الرغم من أن هذا النوع من الإفصاح قد يضعف الموقف التنافسى للشركة، ويفقدها قدرتها على المساومة مع العملاء والموردين (Júlia A. et al, 2016, p806).

وفى نفس السياق، قد يواجه المديرين مشكلة الإفصاح عن الأداء الضعيف لبعض القطاعات التشغيلية، حيث أن الإفصاح عن تلك المعلومات من شأنه أن يلفت النظر من قبل الأطراف الخارجية خاصة المستثمرين الحاليين لنواحى القصور فى إدارة وتخصيص الموارد المتاحة للشركات بواسطة الإدارة، لذا أظهرت الدراسة أن المديرين كانوا مترددين في الإفصاح عن القطاعات التى تحقق أرباح منخفضة نسبياً تجنباً لمراجعتها من قبل المساهمين (Sameh K., 2018, p87).

٢/٢ مفهوم وأهمية الإفصاح القطاعى:

وفقاً لتعريف منظمة النمو والتعاون الاقتصادي (OECD)، يمثل القطاع بمثابة مكوناً مميزاً في كيان متنوع، يشارك في أنشطة أكثر ارتباطاً ببعضها البعض مقارنة بأنشطة بقية الكيان. ويمكن تحديده بشكل خاص على أساس المنتجات أو الخدمات التي يقدمها، أو الأسواق الجغرافية التي يخدمها، أو أن يكون له أصول وعليه مطلوبات قابلة للفصل عن أصول ومطلوبات الأجزاء الأخرى (القطاعات) للشركة، والذى يحقق ربح أو خسارة يمكن فصلها عن ربح أو خسارة الشركة ككل (Obradović V., 2016, p156-159).

ويرى (يوسف، ٢٠١٥م، ص٤٧٢-٤٧٣) أن الإفصاح القطاعي يوفر معلومات أكثر تفصيلاً وتجزئة للمعلومات المجمعة على المستوى الكلي للمنشأة, الأمر الذي يجعل من التقارير المالية أكثر منفعة وملائمة لتلبية مختلف حاجات مستخدميها، حيث أن التقارير المالية المجمعة الواحدة تقدم معلومات مفيدة لمستخدميها عن عمليات الشركات كمجموعة واحدة, إلا أن قطاعات الشركة في بعض الأحيان تشبه وحدات مستقلة وكاملة ولكل منها خصائصها الواجب الإفصاح عنها بشكل منفصل، كما تساعد المعلومات القطاعية في تعزيز ملائمة التقارير المالية من خلال تمكين المستثمرين من استقراء

الأوضاع المالية للمنشأة والاتجاهات المختلفة لها, وتقييم كافة المؤشرات المالية الممكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى دمج المعلومات الخاصة بالشركة مع المعلومات الخارجية المتعلقة بالصناعة والمتغيرات الاقتصادية الخاصة ببند معين, مما يمكن المستثمرين من تقييم أفضل للمخاطر والفرص الاستثمارية المتاحة، وأيضاً رصد وتتبع نتائج الشركة عبر الفترات المالية المختلفة وكذلك التعرف على أثر الأنشطة الجديدة على نتائج المجموعة ككل.

٣/٢ تطور ممارسات الإفصاح القطاعى وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية:

(أ) مداخل الاعتراف بالإفصاح القطاعى:

وفقاً للمعيار الدولى رقم (١٤) يعتمد فى تحديد والاعتراف بالقطاعات على مدخل أو نموذج المخاطر والعوائد، والذى يقضى بالاعتراف بالقطاعات التى تشكل مصادر المخاطر والعوائد للشركات، وذلك وفقاً لخطوط المنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية.

وفقاً للمعيار الدولى رقم (٨) يعتمد فى تحديد والاعتراف بالقطاعات على مدخل أو منهج الإدارة، والذى يقضى بالاعتراف بالقطاعات بما يتفق مع نظام التقرير الداخلية وطبيعة المعلومات التى يستخدمها المديرين التنفيذيين الرئيسيين لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء الشركات، وذلك وفقاً لعدة عوامل منها (المنتجات والخدمات، المناطق الجغرافية، الكيانات القانونية، العملاء ذوى الأهمية، أو مزيج منها).

(ب) مفهوم ومستويات تصنيف القطاعات:

وفقاً للمعيار الدولى رقم (١٤) ينظر إلى القطاع على أنه عنصر قابل للتمييز في المنشأة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات المرتبطة ببعضها البعض والتى تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التى تخضع لها قطاعات الأنشطة الأخرى (IASB 14, par. 9)، وينظر إلى خط المنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية، باعتبار إحداها قطاعات رئيسية والأخرى ثانوية اعتماداً على مصادر مخاطر وعوائد المجموعة، وبعبارة أخرى، إذا كانت المخاطر والعوائد تتأثر في الغالب بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة، فإنها ستستخدم قطاعات العمل للإفصاح باعتبارها

قطاعات أساسية والقطاعات الجغرافية كقطاعات ثانوية، والعكس صحيح، ويمكن القول بأن المعيار يعتمد فى تصنيف القطاعات على مستويين للإفصاح (IASB 14, par. 26).

وفقاً للمعيار الدولى رقم (٨) يعرف القطاع التشغيلى بأنه أحد عناصر المنشأة الذى يشارك فى أنشطة الأعمال التى يمكن أن تجنى المنشأة منها إيرادات وتتحمل المصروفات، كما تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلى الرئيسى بالمنشأة، بالإضافة إلى توافر معلومات مالية منفصلة بشأنه (IFRS 8, par. 5).

ويشير التعريف أعلاه بوضوح إلى أنه ليس كل مكون في الكيان هو قطاع تشغيلي. ولكي يصبح المكون قطاعاً تشغيلياً، يجب أن يكون له خصائص مركز الربحية أو الاستثمار، ويعرف مركز الربحية على أنه وحدة تنظيمية متكاملة وظيفياً ومنطقياً يقوم فيها المديرون، وفقاً للسلطة المخولة لهم، باتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات عن التكاليف والإيرادات والأرباح. وبالنسبة لمديري مراكز الاستثمار، فبالإضافة إلى مسئولية الربح (الدخل)، هم مسؤولون أيضاً عن شراء واستخدام الأصول، أي اتخاذ القرارات بشأن مستوى ونوع الاستثمار (Obradović V. et al, 2016, p163).

وفى المقابل لا تعتبر مراكز المصروفات ومراكز الإيرادات قطاعات تشغيلية، لأنها لا تتحمل مسئولية متزامنة مشتركة عن النفقات والإيرادات، وبالتالي لا يمكن التحكم فيها على أساس النتائج. على سبيل المثال، قسم البحوث والتطوير والذى لا يحقق إيرادات أو يحقق إيرادات التي هي عرضية فقط بالمقارنة مع أنشطة الكيان ككل، لا يعد قطاعاً تشغيلياً. ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يكون قطاع التشغيل مكوناً لكيان ما ولا يحقق إيرادات حالية، ولكنه سيبدأ في تحقيق الإيرادات مثل الوحدة التنظيمية المنشأة حديثاً (Obradović V. et al, 2016, p164).

ويلاحظ أنه تم استبعاد تصنيف القطاعات الأساسية والثانوية واستبدالها بالإفصاح وفق القطاعات التشغيلية، بحيث يتوافق تصنيف القطاع مع (الكيان القانوني أو النشاط التجاري أو المنطقة الجغرافية أو مزيج منها) والمستخدم داخلياً من قبل "صانع القرار التشغيلي الرئيسي" للمجموعة لتخصيص الموارد وتقييم أداء قطاعات التشغيل، وذلك وفقاً لنظام التقارير الداخلية والتنظيمية (Nancy B. et al, 2013, p262)، بالإضافة إلى أن القطاعات الهامة فقط هي التي يتعين تقديمها كمعلومات قطاعية، كما يجب أن تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من إجمالي الإيرادات الخارجية. وبالتالى فإن تجاهل الاعتراف بالقطاع كونه يحقق غالبية الايرادات الخارجية ترتب عليه الاعتراف بعدد من القطاعات

الإضافية، ويمكن القول بأن المعيار يعتمد فى تصنيف القطاعات على مستوى وحيد للإفصاح.

(جـ) متطلبات الإفصاح القطاعى:

أولاً: حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها:

وفقاً للمعيار الدولى رقم (١٤) فإنه يجب توفير المعلومات المالية لكل قطاع وذلك باستخدام نفس السياسات المحاسبية التى يستند إليها فى إعداد القوائم المالية المجمعة، حيث يتم الإفصاح بشكل أكبر عن المعلومات الخاصة بالقطاعات الأساسية، ويجب أن تتضمن إيرادات المبيعات الخارجية والداخلية، نتيجة النشاط، القيمة الدفترية للأصول، الالتزامات، الإهلاك والإطفاء، وإضافات رأس المال الملموس وغير الملموس للسنة المالية، بينما تقتصر عناصر الإفصاح المطلوبة للقطاعات الثانوية على إيرادات المبيعات الخارجية والأصول والإضافات الرأسمالية الملموسة وغير الملموسة (Lenormand G. et al, 2014, p95-96).

وفقاً للمعيار الدولى رقم (٨) يتطلب الأمر الإفصاح عن معلومات إضافية حول مصروفات الفوائد أو إيرادات الفوائد، ومصروفات ضريبة الدخل. ومع ذلك، باستثناء أرباح أو خسارة وإجمالي الأصول لكل قطاع يتم التقرير عنه، فإن الأمر يقتضي فقط الإفصاح عن تلك التدابير التي تستخدمها إدارة المجموعة لتخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها، وبعد إجراء تعديل على المعيار الدولي رقم ٨ فى ١ يناير ٢٠١٠م، لم تعد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول إلزامى، إلا إذا كانت مستخدمة من قبل إدارة المجموعة، مما يجعل هذا البند يتماشى مع القاعدة العامة. ويتم الحصول على تلك المعلومات من نظام التقارير الداخلية، وهذا يعني أن البيانات لا تستند بالضرورة إلى معلومات المحاسبة المالية، مما قد يقلل من قابليتها للمقارنة (Lenormand G. et al, 2014, p96-97).

بالاضافة لذلك، يتطلب المعيار الدولي رقم (٨) الإفصاح الإلزامي عن المعلومات المتعلقة بالمجموعة ككل، والتي تم إعدادها على نفس أساس القوائم المالية للمجموعة، ويشار إليها على أنها معلومات مكملة، وهى تتعلق بما يلي (Lenormand G. et al, 2014, p998-99):

- إيرادات المبيعات الخارجية لكل من منتجات وخدمات المجموعة،
- الإيرادات الخارجية والأصول غير المتداولة حسب المنطقة الجغرافية، مع التمييز بين بلد موطن الكيان الرئيسى والبلدان الأجنبية حالة إذا كانت هامة)، و

– الإيـرادات مـع العمـلاء الخـارجيين الـذين يمثلـون مـا لا يقـل عـن ١٠ ٪ مـن إيـرادات المجموعة، من أجل قياس مدى الاعتماد على العملاء الرئيسيين.

وبشكل عام، تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بموجب المعيار الجديد ما يلي*:

– معلومات عامة: وتتضمن المعلومات العامة التي يجب الإفصاح عنها بموجب ما يلي:

*** العوامل المستخدمة في تحديد القطاعات المشمولة في التقارير الماليـة بما فيها أساس تنظيم الشركة.**

*** أنواع المنتجات والخدمات التـي يستمد منهـا كل قطـاع تشـغيلي مشمول فـي التقـارير الماليـة إيراداته.**

– معلومات حول الربح أو الخسارة والإيرادات والمصاريف والأصول والالتزامات للقطاعات التشغيلية المشمولة في التقارير الماليـة.

– الإفصاحات المطلوبـة علـى نطـاق المنشـأة: وتتضـمن المجموعـات الثلاثـة التاليـة: معلومـات حـول المنتجـات والخـدمات، معلومـات حـول المنـاطق الجغرافيـة، معلومـات حـول كبار العملاء (العملاء الرئيسيين) الذين يمثلون ما لا يقل عن ١٠ ٪ من إيرادات المنشأة أو المجموعة ككل، من أجل قياس مدى الاعتماد على العملاء الرئيسيين.

ثانياً: المبادىء والسياسات المستخدمة لعرض المعلومات القطاعية:

بموجب مدخل الإدارة الذي تبناه المعيار الدولى رقم (٨) تكون المعلومات المفصح عنها للقطاعات التشغيلية فـي التقـارير الماليـة هـى نفسـها المفصـح عنهـا لصـانع القرار التشغيلي الرئيسي فـي المنشأة لأغراض تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أداؤها, وعموماً تكون السياسات المحاسبية المستخدمة فـي إعداد التقارير الماليـة الخارجيـة للقطاعات هى نفس السياسات المحاسبية المستخدمة فـي إعداد التقـارير الداخليـة لأغراض اتخـاذ القرارات والتقرير عن مدى نجاح أو فشل القطاع, كما أن التعديلات والتسويات التـي يتم إجراؤها عند إعداد القوائم المالية للشركة وتخصيص الإيرادات والمصاريف والأربـاح أو الخسـائر, يجب أن تكون هى نفسها المشمولة فـي قياس أربـاح أو خسـائر القطـاع المستخدمة من قبل صـانع القرار التشغيلي الرئيسي في الشركة وكذلك بالنسبة للأصول والالتزامات، فـي حين أن المعيـار المحاسـبى السـابق رقـم (١٤) كـان يتطلـب أن يـتم إعـداد المعلومـات القطاعيـة بـالتوافق مـع السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة أو الشركة (يوسف، ٢٠١٦م، ص ٣٧٣-٣٧٥).

*** لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:(IFRS 8, par.20-23, par.31-34)**

٤/٢ استخدام التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) فى تحديد والإفصاح عن القطاعات التشغيلية:

اعتمد المعيار الدولى رقم (٨) فى تحديد والإفصاح عن القطاعات التشغيلية على كيفية تعامل إدارة الشركة ذاتها ورؤيتها للقطاعات، والتقارير الداخلية التى على أساسها تم تخصيص الموارد والمحاسبة عنها، حيث طالب بالإفصاح عن المعلومات القطاعية بالطريقة نفسها التى تتبعها الشركة فى تقاريرها الداخلية، وبالتالى تقسيم القطاعات والاعتراف بها كما تراها الإدارة وتتعامل معها من حيث تخصيص الموارد وتقييم الأداء. ويتم ذلك على مرحليتن يمكن بيانهما كما يلى: (Obradović V. et al, 2016, p160-164)

المرحلة الأولى، تحديد القطاعات التشغيلية: وهى تتضمن الخطوات التالية:

أ. تحديد المدير التنفيذي أو مجموعة المديرين التنفيذيين المسؤولون عن اتخاذ القرارات التشغيلية لتخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها.

ب. تحديد الاعتبارات التى يأخذها المديرون التنفيذيون فى حسبانهم عند اتخاذ القرارات التشغيلية لتخصيص الموارد المتاحة للقطاعات المختلفة وتقييم أدائها. وعادة ما تتعلق تلك الاعتبارات بالهيكل التنظيمي للكيان، مما يعني أن النظر في الهيكل التنظيمي الهرمي يجب أن يكون التوجه في تحديد قطاعات التشغيل، وعادةً ما يكون للقطاع التشغيلي مديره الخاص، في حين أن المدير نفسه يمكن أن يكون مسئول عن أكثر من قطاع.

المرحلة الثانية، الاعتراف بالقطاعات التشغيلية: وهى تتضمن الخطوات التالية:

بعد تحديد القطاعات التشغيلية على أساس نظام التقارير الداخلية، من الضروري فحص ما إذا كان كل منهم يلبى متطلبات التقارير الخارجية، أي ما إذا كان يمتلك الخصائص الضرورية لإكتساب صفة القطاع الذي يتم الإفصاح عنه أم لا. وبعبارة أخرى، فإن القطاعات المحددة على أساس نظام التقرير الداخلي هي المرشحة الوحيدة التي سيتم الإفصاح عنها خارجياً، وتحديد ذلك يتم من خلال:

أ. فحص إمكانية دمج قطاعات التشغيل. بمعنى، يسمح المعيار الدولي رقم ٨، ولكن لا يتطلب، دمج جزأين أو أكثر من قطاعات التشغيل المتشابهة بشكل كبير للحصول على قطاع واحد قابل للتقرير، وتعتبر قطاعات التشغيل متشابهة إلى حد كبير إذا كانت لها

خصائص اقتصادية مشابهة، وإذا كانت لديها أوجه تشابه من حيث طبيعة المنتجات والخدمات، طبيعة عملية الإنتاج، أنماط العملاء، طريقة توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات، والطبيعة البيئة التنظيمية.

ب. فحص ما إذا كانت القطاعات التشغيلية، أو القطاعات التي تشكلت عن طريق دمجها، هامة بما يكفي للتقرير الخارجى. ولذلك فإن المعيار الدولي رقم ٨ يتطلب: (١) أن يكون إجمالي إيرادات القطاع (التي تتكون من إيرادات من المبيعات إلى العملاء الخارجيين والإيرادات من المبيعات إلى قطاعات أخرى) لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي إيرادات القطاعات ككل، أو (٢) أن يكون ربح أو خسارة القطاع على الأقل ١٠ ٪ من إجمالي أرباح أو خسارة القطاعات ككل، أو (٣) أن تكون أصول القطاع لا تقل عن ١٠٪ من إجمالي أصول القطاعات ككل. ومع ذلك، يمكن الإعلان عن القطاعات التي لا تستوفي أياً من الشروط المذكورة أعلاه، إذا كانت الإدارة تعتقد أن المعلومات المتعلقة بها قد تكون ذات صلة بمستخدمي القوائم المالية. هذا يعني أن نسبة ١٠٪ ليست مطلقة لقياس الأهمية المادية للقطاع، وأن التقييم الكمي للأهمية النسبية يجب استكماله بالتحليل النوعي، لأن بعض العوامل التي لا يمكن التعبير عنها كمياً يمكن أن تضفى الأهمية للقطاع.

جـ. فحص ما إذا إن مجموع إيرادات المبيعات إلى العملاء الخارجيين من القطاعات التي تم تحديدها مسبقاً والتي تم الإفصاح عنها هو ٧٥٪ على الأقل من إيرادات المنشأة ككل. إذا لم يتم استيفاء هذا الشرط، يجب تحديد قطاعات إضافية والإفصاح عنها، حتى لو لم تستوفى الشروط الكمية.

ويلخص الشكل التالى مراحل تحديد والاعتراف بالقطاعات التشغيلية وفقاً للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) :

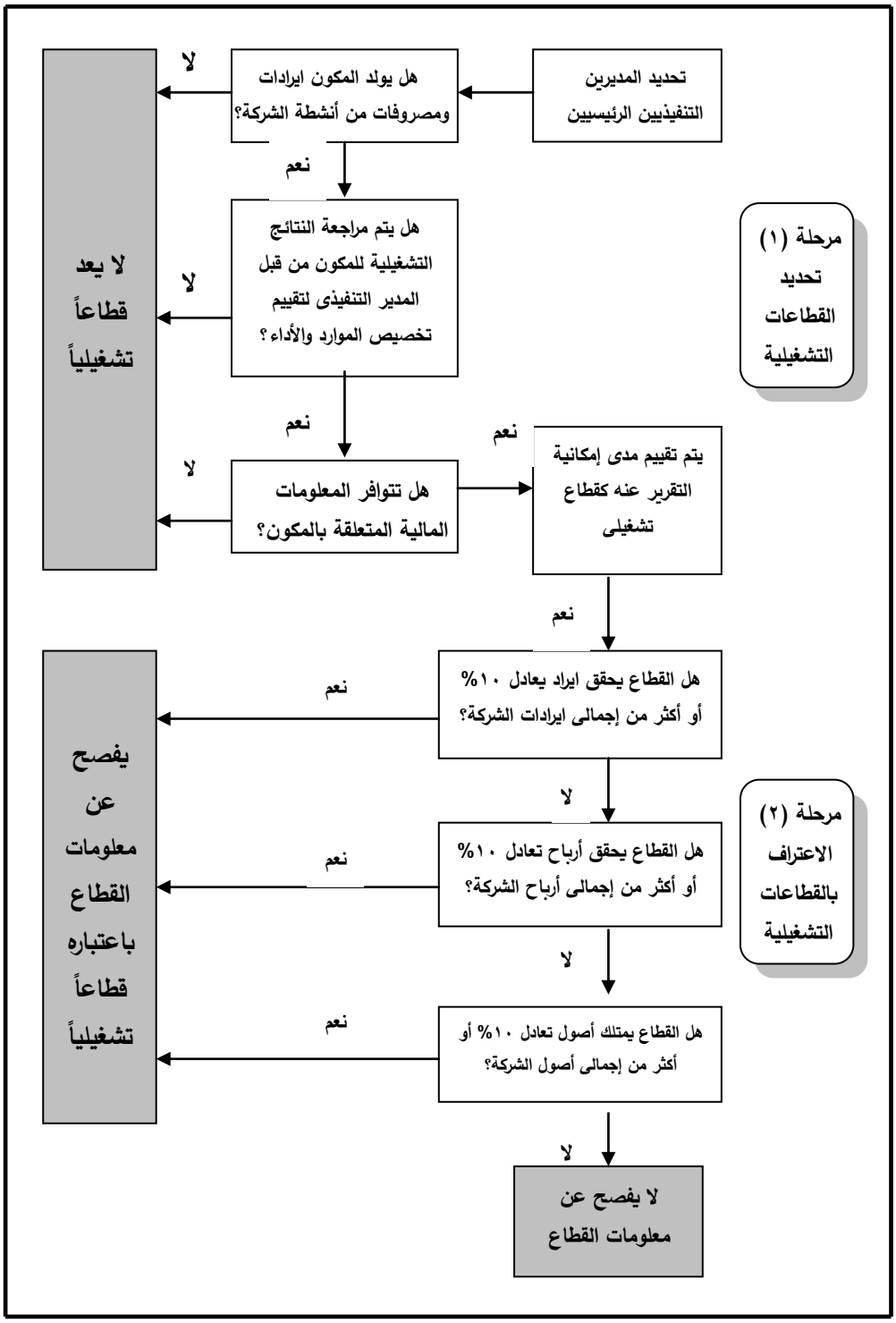

شكل رقم (١)

مراحل تحديد والاعتراف بالقطاعات التشغيلية

(Source: Ernst & Young, 2009, p9-12)

٥/٢ المنافع والتحديات المرتبطة بتبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) فى الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

وفقاً لـ(Nancy B. et al, 2013, p263, André, P. et al., 2016, p462) يحقق التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) العديد من المنافع أهمها زيادة عدد القطاعات التشغيلية القابلة للتقرير وتقديم المزيد من المعلومات لكل قطاع تشغيلى، تمكين المستخدمين من رؤية الشركة من خلال عيون الإدارة، تمكين الشركات من تقديم معلومات في الوقت المناسب للتقارير المرحلية الخارجية بتكلفة إضافية منخفضة نسبياً، تعزيز التجانس مع تقرير نتائج مناقشات وتحليلات الإدارة أو التقارير السنوية الأخرى، وأيضاً توفير مقاييس مختلفة لأداء القطاع التشغيلى.

ويرى (Manuela and Carlo, 2012) أن اعتماد المعيار الجديد فى تحديد القطاعات التشغيلية على كيفية تعامل إدارة المنشأة نفسها ورؤيتها للقطاعات، والتقارير الداخلية التى على أساسها تم تخصيص الموارد والمحاسبة عنها يتيح لمستخدمى القوائم المالية بتحليل المعلومات القطاعية من خلال وجهة نظر الشركة، وبالتالى تحقيق تماثل المعلومات بين مستخدمى القوائم المالية ومديري الشركة، وزيادة دقة التوقعات المالية وتحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.

وفى نفس السياق، يرى (Cristina A., 2016, p42) أن استخدام مدخل الإدارة له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المتعلقة بالقطاع، مما يزيد من قيمة ومنفعة القطاع، ويتميز هذا المدخل بتعريف الأسس التى يعتمد عليها فى تحديد قطاعات الشركة، وعلى الرغم من تأكيد (Lenormand G., 2014, p95, Obradović V., 2016, p165-166) على أن التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) قد يفقد المعلومات قابليها للمقارنة وبالتالى زيادة خطر التلاعب والاحتيال، إلا أن المنفعة المتزايدة وملاءمة المعلومات المتعلقة بالقطاعات فى ظل هذا المدخل تفوق المخاوف بشأن قابلية التقارير المالية للمقارنة. فمن ناحية لم يضمن المعيار السابق رقم ١٤ دائماً إمكانية المقارنة والثبات للمعلومات القطاعية. علاوة على ذلك، فإن المقارنة ليست هي المعيار الذي يجب أن يسود بالضرورة على العرض الدقيق للهياكل التنظيمية كما هو متبع فى مدخل الإدارة والتعرض للمخاطر كما هو فى مدخل المخاطر والعوائد (Cristina A., 2016, p43).

ويلخص الجدول التالى الاختلافات الجوهرية بين مدخلى التقرير القطاعى (بتصرف من الباحث: مصطفى، ٢٠١٥م، ص٥٩، Lenormand and Touchais, 2014, p5, Kopecká, N., 2016, p9-10, Cristina A., 2016, p42):

جدول رقم (١) أهم الاختلافات الجوهرية بين المعيار الدولى (١٤) والمعيار الدولى (٨)

المعيار الدولى رقم ١٤ (المصرى رقم ٣٣)	المعيار الدولى رقم ٨ (المصرى رقم ٤١)
المدخل المتبع فى تحديد القطاعات	
مدخل المخاطر والعوائد وهو يستند إلى مصادر المخاطر والعوائد المرتبطة بخطوط المنتجات والخدمات أو المناطق الجغرافية.	التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) ومحاسبة المسئولية وهو يستند إلى نظام التقارير الداخلية الذي يستخدمه صانع القرار التنفيذى (التشغيلى) الرئيسى بالمجموعة لأغراض تخصيص الموارد وتقييم أداء الشركات تحقيقاً لمحاسبة المسئولية، حيث أعطى صلاحية أكبر للإدارة فى تحديد القطاعات التشغيلية والإفصاح عنها.
مفهوم القطاع	
عنصر قابل للتمييز في الشركة ويشارك في تقديم منتج أو خدمة منفردة.	مكون يشارك فى أنشطة الشركة يكون له خصائص مركز الربحية أو الاستثمار.
مستويات القطاعات	
مستويين قطاعيين أحدهما يشمل على القطاعات الأساسية والآخر يشمل على القطاعات الثانوية.	مستوى قطاعى مفرد أو وحيد يشمل كل القطاعات التشغيلية الأساسية.
تسمية القطاعات	
قطاعات عمل وقطاعات جغرافية.	قطاعات عمل أو قطاعات جغرافية أو قطاعات قانونية أو مزيج بينها.
متطلبات الإفصاح	
(أ) قواعد الإفصاح	
يتطلب الإفصاح بشكل خاص عن المعلومات التى يفصح عنها لكل قطاع يتم التقرير عنه.	يتطلب الإفصاح عن العوامل المستخدمة لتحديد قطاعات التشغيل، وحجم المعلومات القطاعية التى يتم مراجعتها من قبل صانع القرار التشغيلى الرئيسى، مع التأكيد على الإفصاح عن البنود نفسها التى تستخدمها الإدارة فى قياس ربح القطاع وخسارته.
(ب) مستوى المعلومات المفصح عنها	
فقط على مستوى كل قطاع أساسى مع خفض عدد البنود المطلوب الإفصاح عنها للقطاعات الثانوية.	على مستوى كل قطاع وعلى مستوى الشركة ككل، مع خفض عدد البنود الإجبارية المطلوب الإفصاح عنها.

(جـ) سياسات ومصدر المعلومات المفصح عنها	
استخدام سياسات محاسبية لإعداد بيانات القطاعات تكون متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم الموحدة للشركة. (نظام معلومات المحاسبة المالية)	استخدام سياسات محاسبية لإعداد بيانات القطاعات تكون متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير الداخلية المستخدمة في تقييم أداء القطاعات وتخصيص الموارد بواسطة الإدارة. (نظام معلومات المحاسبة الادارية والتقارير الداخلية)

٣. الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

٣/١ العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات:

أولاً: تأثير الخصائص المالية للشركات على مستوى الإفصاح القطاعى:

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الخصائص المالية للشركات ومستوى الإفصاح القطاعى، حيث توصلت دراسة (عوده، ٢٠١٦م) إلى وجود تأثير إيجابى لحجم الشركة، ربحيتها، ودرجة الرفع المالى على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، كما توصلت أيضاً دراسة (Manuela and Carlo, 2012) إلى أن مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية يتأثر إيجاباً بحجم الشركة وربحيتها وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من ٦٤ شركة ايطالية مقيدة بالبورصة وهى تتفق مع النتيجة التى توصلت لها دراسة (Faisal S. et al, 2016) .

وفى نفس السياق، أظهرت دراسة (Mishari M. et al, 2011) وجود علاقة إيجابية معنوية بين كل من حجم الشركة، درجة الرفع المالى، والربحية ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، حيث أجريت الدراسة باستخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح على عينة مكونة من ١٢٣ شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية الكويتى. كما توصلت أيضاً دراسة (Ibrahim K., 2015) إلى وجود أثر إيجابى لحجم الشركة وكذلك أثر سلبى لحجم الربحية وذلك على مستوى الإفصاح القطاعى، وذلك باستخدام مؤشر للإفصاح واختباره على عينة مكونة من ٩٧ شركة مقيدة بالبورصة فى نيجيريا، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Ibrahim K., 2014, Manuela and Carlo, 2016).

وفى دراسة أخرى لـ (Sameh K. et al, 2018) وجد هناك علاقة إيجابية بين حجم الشركة وجودة ومستوى الإفصاح القطاعى، كما وجد علاقة سلبية بين معدل التمويل بالديون وجودة ومستوى الإفصاح القطاعى، بينما لا ترتبط جودة ومستوى الإفصاح القطاعى جوهرياً بحجم ربحية الشركات، وذلك بالاعتماد على تحليل المعلومات القطاعية

المتضمنة بالتقارير المالية لعينة مكونة من ١٧١ شركة أوروبية مقيدة وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد خلال الفترة من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٢م.

كما أظهرت نتائج دراسة (العمرى، ٢٠٠٧م) وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحجم الشركة, في حين أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية ودرجة الرفع المالي، وذلك بالاعتماد على مؤشر للإفصاح عن المعلومات القطاعية تم استخدامه لعينة مكونة من ٦٧ شركة مقيدة ببوصة عمان. وتوصلت أيضاً دراسة (Júlia A. et al, 2016) إلى وجود تأثير معنوى لكل من حجم الشركة ومعدل التمويل بالديون على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية، فى حين عدم تأثر مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية بحجم الربحية.

وفى ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوى للخصائص المالية للشركات على مستوى الإفصاح القطاعى.

ثانياً: تأثير تركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات:

توصلت دراسة (Ibrahim K., 2014) إلى وجود تأثير سلبى لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركات المقيدة بالبورصة فى نيجيريا، كما توصلت دراسة (Saidi F., 2017) إلى وجود تأثير لهيكل الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى عن المعلومات التشغيلية وذلك بالاعتماد على تحليل محتوى الشركات الكندية المقيدة، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Manuela and Carlo, 2016) والتى أشارت إلى وجود علاقة بين خصائص هيكل الملكية ومستوى الإفصاح القطاعى وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من الشركات الايطالية المقيدة خلال الفترة من ٢٠٠٨م وحتى ٢٠١٢م، فى حين توصلت دراسة (Faisal S. et al, 2016) إلى عدم وحود علاقة بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل المربعات الصغرى لعينة مكونة من ١٥٠ شركة مقيدة فى البورصة الكويتية. وهى تتفق مع النتيجة التى توصلت لها دراسة (Mohammed M., et al, 2014).

وفى ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض الثانى: يوجد تأثير معنوى لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.

ثالثاً: تأثير آليات الحوكمة الداخلية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات:

- سمات وخصائص مجلس الإدارة:

تؤكد دراسة (Iaad I. et al, 2014) على التأثير الهام لخصائص مجلس الإدارة على مستوي إفصاح الشركات، نظراً للدور الهام الذى يقوم به كآلية للرقابة وتجنب صراعات الوكالة وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، وذلك ومن خلال فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من ١٠٣ شركة مقيدة ببورصة عمان خلال عام ٢٠١٢م، كما أظهرت نتائج دراسة (Júlia A. et al,2016) وجود تأثير معنوى لآليات الحوكمة على مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية، وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد لعينة مكونة من ٢٧٢ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية فى البرازيل خلال عامى ٢٠١٠م و ٢٠١١م.

وفى نفس السياق، توصلت دراسة (Uyar A. et al, 2013) إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختيارى، وفى المقابل، عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختيارى، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية للشركات المقيدة ببورصة اسطنبول خلال عام ٢٠١٠م، وتوصلت أيضاً دراسة (Ibrahim, K., 2014) إلى وجود علاقة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذى ومستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية، فى حين لا توجد علاقة معنوية بين استقلال وحجم مجلس الإدارة من ناحية ومستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية من ناحية أخرى، وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من ٦٩ شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية فى نيجيريا.

كما أشارت دراسة (Mohammed M. et al, 2014) إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذى ومستوى الإفصاح الاختيارى، فى حين لا توجد علاقة معنوية بين كل من استقلال وحجم مجلس الإدارة، وملكية أعضاءه من ناحية ومستوى الإفصاح الاختيارى من ناحية أخرى، وذلك من خلال فحص التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠١٠م. وفى

المقابل، توصلت دراسة (Saidi F., 2017) إلى عدم وجود تأثير لهيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعى عن المعلومات التشغيلية وذلك بالاعتماد على تحليل محتوى الشركات الكندية المقيدة. *وفى ضوء ما سبق*، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض الثالث: يوجد ارتباط معنوى بين سمات وخصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح القطاعى للشركات.

- جودة عمل لجان المراجعة:

أشارت دراسة (Ibrahim K., 2014) إلى وجود ارتباط معنوى بين جودة لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة ومستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية، وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من ٦٩ شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية فى نيجيريا، كما أظهرت دراسة (Madia H. et al, 2014) وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة واستقلال أعضائها ومستوى الإفصاح الاختيارى، فى حين لا يؤثر عدد اجتماعات اللجنة على مستوى الإفصاح الاختيارى، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير السنوية لعينة مكونة من ١٤٦ شركة مقيدة فى البورصة الماليزية خلال عام ٢٠٠٩م، وهى تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Setiany E. et al , 2017) وذلك من خلال فحص التقارير السنوية للشركات المدرجة فى مؤشر البورصة الإندونيسية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١٢م. *وفى ضوء ما سبق*، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوى لجودة عمل لجان المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.

رابعاً: تأثير نوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات:

توصلت دراسة (Ibrahim K., 2015) إلى وجود تأثير إيجابى لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عوده، ٢٠١٦م)، كما أظهرت دراسة (Habbash M. et al, 2016) وجود تأثير إيجابى لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح الاختيارى، وذلك من خلال فحص التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المقيدة فى المملكة العربية السعودية مكونة من ٣٦١ شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠١١م. وفى المقابل، أظهرت نتائج دراسة (Faisal S. et al, 2016) عدم وجود تأثير جوهرى لنوع الصناعة على مستوى

الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وهى تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (Júlia A. et al, 2016). *وفى ضوء ما سبق*، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوى لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.

٢/٣ تأثير تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية:

أولاً: تأثير تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها:

توصلت دراسة (Aleksanyan and Danbolt, 2012) إلى وجود تأثير إيجابى للمعيار الجديد على حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها من قبل الشركات، فعلى الرغم من انخفاض عدد القطاعات المفصح عنها وذلك مقارنة بعدد القطاعات التى أفصحت عنها الشركات التى اختارت قطاع الأعمال كأساس للإفصاح عن القطاعات وفق المعيار القديم، إلا أن عدد البنود القطاعية المفصح عنها قد زاد، وذلك من خلال تصميم دراسة تجريبية لفترة ما قبل وبعد تطبيق المعيار لعينة مكونة من ١٢٧ شركة غير مالية بريطانية مقيدة بالبورصة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Mardini G. et al, 2015, Lenormand G. et al, 2014).

كما توصلت أيضاً دراسة (Mardini G. et al, 2012) إلى أن المعيار الحديث كان **له أثر واضح على مستوى الإفصاح القطاعى، من حيث زيادة عدد القطاعات المفصح عنها، وزيادة عدد البنود المشمولة بالإفصاح والمتعلقة بالقطاعات التشغيلية، وكذلك زيادة الإفصاح عن المعلومات القطاعية على مستوى الشركة ككل، وذلك من خلال تصميم دراسة تجريبية لفترة ما قبل وبعد تطبيق المعيار لعينة مكونة من ١٠٩ شركة أردنية مقيدة ببورصة عمان، كما توصلت أيضاً إلى من خلال المقابلات التى أجريت أن المعدين يشعرون بأن المعيار الحديث قد زاد من جودة المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية وكميتها، فضلاً عن أنه لا توجد مشاكل فى تطبيقه بل إنه ساهم فى جعل الإفصاح أكثر تنظيماً ووضوحاً وأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم.**

وفى نفس السياق، أظهرت دراسة (Crawford L. et al, 2012) زيادة عدد القطاعات المفصح عنها فى ظل تطبيق المعيار الحديث، بالإضافة إلى زيادة حجم

المعلومات الجغرافية المتعلقة بالعملاء، وذلك من خلال تصميم دراسة تجريبية لفترة ما قبل وبعد تطبيق المعيار لعينة مكونة من ١٥٠ شركة مقيدة ببورصة لندن، وهى تتفق مع نتائج دراسة (Al-Aamri, 2016, BUGEJA M. et al, 2015).

وفى المقابل توصلت دراسة (Manuela and Carlo, 2012) إلى عدم وجود فروق جوهرية فى الإفصاح نتيجة تطبيق المعيار الحديث، وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من ٦٤ شركة ايطالية مقيدة بالبورصة، وهى تتفق مع دراسة (Nancy B. et al, 2013) والتى توصلت إلى نتيجة مفادها عدم وجود أية تحسينات فى الإفصاح القطاعى داخل التقارير المالية، وأرجعت ذلك إلى اتساق خصائص وطبيعة نشاط الشركات مع كل من المعيار المحاسبى الدولى رقم ١٤ "الملغى" والمعيار الدولى للتقرير المالى رقم ٨ " الجديد"، كما تتفق أيضاً مع نتائج دراسة (Yuanyuan Li., 2013, Kopecká N., 2016, Manuela and Carlo, 2016).

وفى ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض السادس: يوجد اختلاف معنوي فى حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .

ثانياً: تأثير تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها:

أظهرت نتائج دراسة (Peter K., 2015) وجود تحسن فى القيمة الملائمة للتقارير القطاعية فى ظل تطبيق المعيار الجديد، وتم الاستدلال على ذلك من خلال تحليل المعلومات القطاعية لعينة مكونة من ١٦٠ شركة مقيدة بالبورصة الألمانية خلال الفترة من ٢٠٠٧م وحتى ٢٠١٠م، حيث تبين وجود تحسن فى أسلوب عرض المعلومات القطاعية من خلال تغيير تصنيفات القطاعات فى ظل المعيار الحديث.

وفى المقابل، أظهرت نتائج دراسة (يوسف، ٢٠١٦م) أن الشركات المفصحة قطاعياً لا تمتثل بشكل تام لمتطلبات عرض المعلومات القطاعية وفق المعيار الحديث وأن المعلومات القطاعية المفصح عنها هى أقرب لمتطلبات الإفصاح القطاعي وفق المعيار القديم الملغى، وذلك من خلال عمل دراسة تجريبية لعينة مكونة من ٢٤ شركة مقيدة فى سوق الأوراق المالية فى دمشق خلال عام ٢٠١٤م عن طريق عمل مقارنة بين متطلبات الإفصاح القطاعى فق المعيار الجديد والمعلومات القطاعية التى تفصح عنها الشركات

داخل عينة الدراسة، كما توصلت دراسة (Lenormand and Touchais, 2014) إلى عدم وجود تغيير جوهرى فى طبيعة متطلبات عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها فيما بين المعيار المحاسبى الدولى رقم ١٤ (الملغى) والمعيار الدولى رقم ٨ (الجديد)، وظهر ذلك من خلال فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من ٩٢ شركة فرنسية مقيدة خلال عامى ٢٠٠٨م (تطبيق المعيار الدولى رقم ١٤) و ٢٠٠٩م (تطبيق المعيار الدولى رقم ٨).

وفى ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض السابع: يوجد اختلاف معنوي فى أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .

ثالثاً: تأثير تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها:

أظهرت نتائج دراسة (Peter K., 2015) وجود تحسن فى القيمة الملائمة للتقارير القطاعية فى ظل تطبيق المعيار الجديد، وذلك من خلال التزام الشركات بالشروط الواردة بالمعيار الجديد والمتعلقة بتقديم المعلومات القطاعية للسنة الحالية والسنة السابقة بما يسمح بتحليل تلك المعلومات من سنة لأخرى. وفى المقابل، أظهرت نتائج دراسة (يوسف، ٢٠١٦م) أن عينة الدراسة لا تعكس التزام الشركات للمتطلبات الواردة فى المعيار الحديث بشأن المعلومات القطاعية المفصح عنها فهى أقرب للمتطلبات الواردة فى المعيار القديم الملغى. *وفى ضوء ما سبق*، يمكن اشتقاق الفرض البحثى التالى:

الفرض الثامن: توجد فروق معنوية فى مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .

ويوضح الشكل التالى المتغيرات المستقلة والتابعة والفروض والعلاقات فيما بينها:

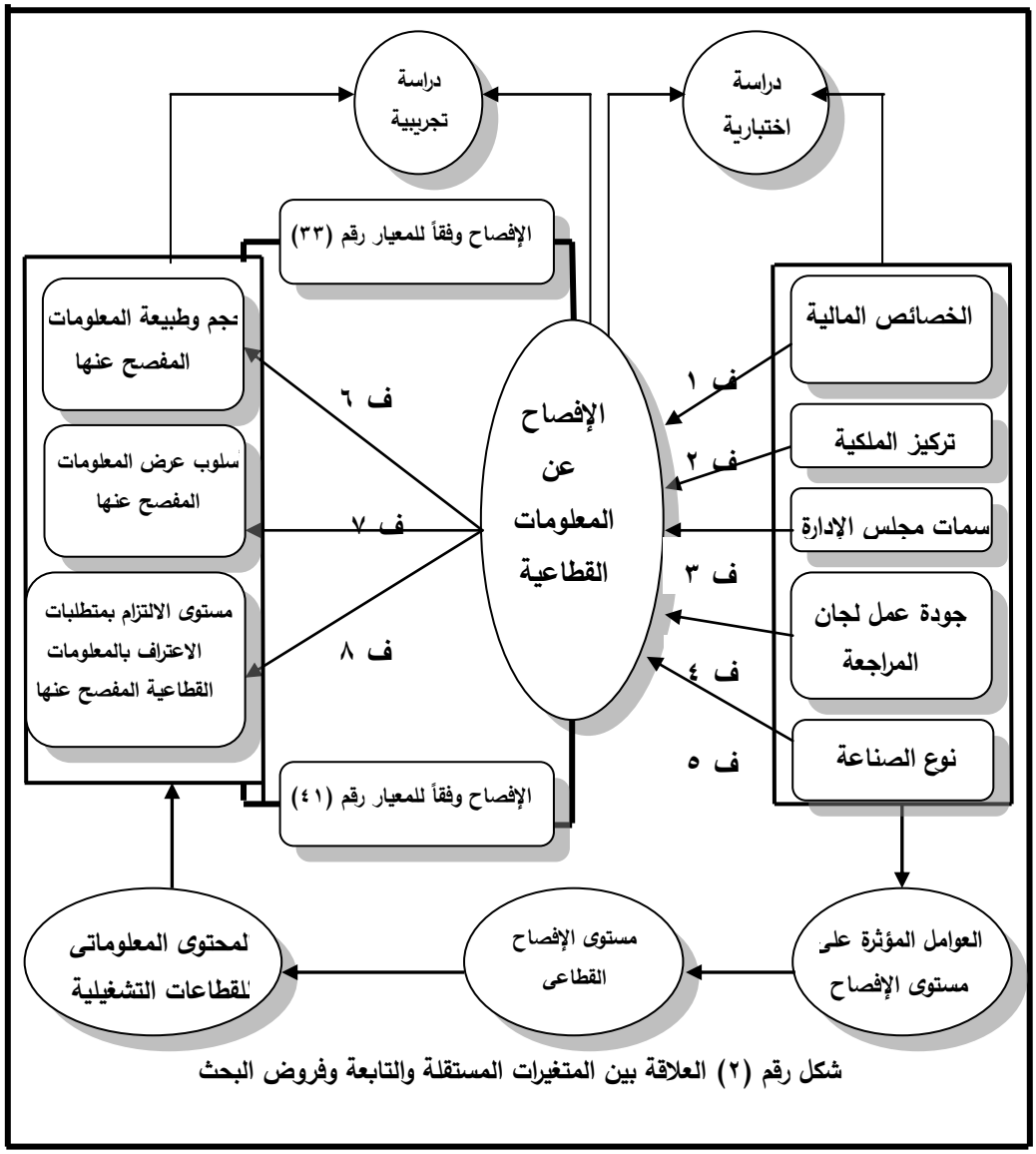

شكل رقم (٢) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وفروض البحث

٤. الدراسة التطبيقية

١/٤ منهجية الدراسة التطبيقية:

تعتمد منهجية الدراسة التطبيقية على تقسيمها إلى جزئين بحيث يتم تصميم نموذج لكل منهما كما يلى:

أولاً: نموذج اختبار تأثير الخصائص المالية للشركات وتركيز الملكية وآليات الحوكمة الداخلية ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى:

يوضح الجدول التالى توصيف وقياس المتغيرات الخاصة بفروض النموذج الأول:

جدول رقم (٢) توصيف وقياس المتغيرات الخاصة بفروض النموذج الأول

المتغيرات		طريقة القياس	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير		
(١) المتغير التابع:			
SGDISCL	مستوى أو حجم الإفصاح القطاعى	متغير وهمى يأخذ (صفر) فى حالة عدم وجود إفصاح أو الإفصاح الضعيف أو (١) فى حالة الإفصاح المتوسط أو (٢) فى حالة الإفصاح القوى (Ibrahim K. et al, 2014).	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
(٢) المتغيرات المستقلة:			
(أ) الخصائص المالية للشركات:			
FSIZE	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول فى نهاية العام (Faisal S. et al, 2016, Ibrahim K. et al, 2014, Sameh K. et al, 2018، العمرى، ٢٠٠٧م).	القوائم المالية للشركات والإيضاحات المتممة
LEV	معدل التمويل بالديون	إجمالى الالتزامات على إجمالى الأصول فى نهاية العام (العمرى، ٢٠٠٧م، Sameh K. et al, 2018).	
SINCOM	حجم الربحية	صافى الأرباح المحققة بعد الضرائب.	
SEARN	ربحية السهم العادى	نصيب السهم من أرباح العام الحالى (صافى الأرباح المحققة بعد الضرائب/ عدد الأسهم العادية للشركة).	
(ب) تركيز الملكية:			
BLOOW	ملكية كبار المستثمرين	نسبة ملكية كبار المستثمرين التى تكون فى حدود ٥% أو أكثر من رأس مال الأسهم (Faisal S. et al, 2016).	تقرير مجلس الإدارة
(ج) آليات الحوكمة الدخلية:			
– سمات وخصائص مجلس الإدارة:			
BIND	استقلال مجلس الإدارة	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالى عدد أعضاء المجلس (Ibrahim K. et al, 2014, Akram M. et al, 2017).	

BSIZE	حجم مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة (Ibrahim K. et al, 2014, Akram M. et al, 2017)	تقرير مجلس الإدارة
BOWNER	ملكية مجلس الإدارة	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة التى تكون فى حدود ٥% أو أكثر من رأس مال الأسهم.	
CCDUAL	ازدواجية دور المدير التنفيذى	متغير وهمى يأخذ (١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذى أو (صفر) بخلاف ذلك (Ibrahim K. et al, 2014).	
– جودة لجان المراجعة:			
ACIDP	استقلال لجنة المراجعة	متغير وهمى يأخذ (١) إذا كان أعضاء اللجنة مستقلين أو (صفر) بخلاف ذلك (Ibrahim K. et al, 2014)	تقرير مجلس الإدارة
ACSIZE	حجم اللجنة	عدد أعضاء اللجنة(Ibrahim K.et al, 2014).	
ACMEET	عدد مرات اجتماع اللجنة	عدد مرات اجتماع أعضاء اللجنة (Ibrahim K. et al, 2014).	
(د) نوع الصناعة:			
INDTYP	نوع الصناعة	متغير وهمى يأخذ (١) وحتى (١٣) حسب نوع القطاع أو النشاط الذى تنتمى له الشركة (Ibrahim K. et al, 2014, Sameh K. et al, 2018, Faisal S. et al, 2016).	موقع البورصة المصرية ومباشر مصر

ونظراً لأن النموذج الأول يهدف إلى بيان تأثير بعض العوامل الهامة على الخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية، خصائص الحوكمة الداخلية ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، لذا فقد اعتمد الباحث على صياغة نموذج خطى لاختبار العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالفروض الأول والثانى والثالث والرابع والخامس، وذلك على النحو التالى:

$$SGDISCL_{it} = ß0 + ß1\ FSIZE_{it} + ß2\ LEV_{it} + ß3\ SINCOM_{it} + ß4\ SEARN_{it} + E_t \quad (١)$$

حيث أن:

ß0: الجزء الثابت.

$SGDISCL_{it}$: يعكس مستوى الإفصاح القطاعى للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير تابع).

$FSIZE_{it}$: يعكس حجم الشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

LEV_{it}: يعكس معدل التمويل بالديون للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$SINCOM_{it}$: يعكس حجم ربحية الشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$SEARN_{it}$: يعكس حجم ربحية السهم العادى للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

E_t: يعكس الخطأ العشوائى للمتغير التابع.

$$SGDISCL_{it} = ß0 + ß1\ BLOOW_{it} + E_t \quad (٢)$$

حيث أن:

$BLOOW_{it}$: تعكس ملكية كبار المستثمرين للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$$SGDISCL_{it} = ß0 + ß1\ BIND_{it} + ß2\ BSIZE_{it} + ß3\ BOWNER_{it} + ß4\ CCDUAL_{it} + E_t \quad (٣)$$

حيث أن:

$BIND_{it}$: يعكس استقلال مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$BSIZE_{it}$: يعكس حجم مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$BOWNER_{it}$: يعكس ملكية مجلس الإدارة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$CCDUAL_{it}$: يعكس ازدواجية دور المدير التنفيذى للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$$SGDISCL_{it} = ß0 + ß1\ ACSIZE_{it} + ß2\ ACIDP_{it} + ß3\ ACMEET_{it} + E_t \quad (٤)$$

حيث أن:

$ACSIZE_{it}$: يعكس حجم لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$ACIDP_{it}$: يعكس استقلال لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

$ACMEET_{it}$: يعكس عدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل)

$$SGDISCL_{it} = ß0 + ß1\ INDTYP_{it} + + E_t \qquad (٥)$$

حيث أن:

$INDTYP_{it}$: يعكس نوع الصناعة التى تنتمى لها الشركة (i) خلال الفترة الحالية (t) (متغير مستقل).

ثانياً: نموذج قياس تأثير تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية:

ويوضح الجدول التالى توصيف وقياس المتغيرات الخاصة بفروض النموذج الثانى:

جدول رقم (٣) توصيف وقياس المتغيرات الخاصة بفروض النموذج الثانى

المتغيرات		طريقة القياس	مصادر البيانات
رمز المتغير	اسم المتغير		
(١) المتغيرات التابعة:			
SGDISCV	حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها	متغير وهمى يأخذ (صفر) فى حالة الإفصاح الضعيف أو (١) فى حالة الإفصاح المتوسط أو (٢) فى حالة الإفصاح القوى.	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية
SGDISCN	طبيعةالمعلومات القطاعية المفصح عنها	متغير وهمى يأخذ (١) فى حالة المعلومات الجغرافية أو (٢) فى حالة المعلومات التشغيلية أو (٣) فى حالة المعلومات الجغرافية والتشغيلية.	
SGDISPL	أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها	متغير وهمى يأخذ (١) فى حالة عرض المعلومات كقطاع تشغيلى واحد أو (٢) فى حالة عرض المعلومات فى شكل عدة قطاعات تشغيلية فقط أو (٣) فى حالة عرض المعلومات فى شكل عدة قطاعات تشغيلية جغرافية.	
SGCOMM	مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية	متغير وهمى يأخذ (صفر) فى حالة عدم وجود التزام أو (١) فى حالة الالتزام بأسلوب العرض أو (٢) فى حالة الالتزام بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها.	
(٢) المتغيرات المستقلة:			
SGTIME	الزمن	متغير وهمى يأخذ (١) فى حالة قبل تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) أو (٢) فى حالة بعد تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .	

ونظراً لأن النموذج الثانى يهدف إلى بيان الفروق المعنوية بشأن تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية قبل وبعد تاريخ تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) ، لذا فقد اعتمد الباحث على صياغة نموذج تجريبى لاختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين لاختبار العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالفرض السادس والسابع والثامن، وذلك على النحو التالى:

$H0\ \mu\ SGDISV_{it=1}, SGDISVN_{it=1} = \mu\ SGDISV_{it=2}, SGDISVN_{it=2}$

$H1\ \mu\ SGDISV_{it=1}, SGDISVN_{it=1} \neq \mu\ SGDISV_{it=2}, SGDISVN_{it=2}$ **(٦)**

حيث أن:

$SGDISV_{it=1}$: يعكس حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها للشركة (i) خلال الفترة ما قبل تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=1) (متغيرالتابع).

$SGDISVN_{it=1}$: يعكس طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها للشركة (i) خلال الفترة ما قبل تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=1) (متغيرالتابع).

$SGDISV_{it=2}$: يعكس حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها للشركة (i) خلال الفترة ما بعد تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=2) (متغيرالتابع).

$SGDISVN_{it=2}$: يعكس طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها للشركة (i) خلال الفترة ما بعد تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=2)(متغيرالتابع).

$H0\ \mu\ SGDISPL_{it=1} = \mu\ SGDISPL_{it=2}$ (٧)

$H1\ \mu\ SGDISPL_{it=1} \neq \mu\ SGDISPL_{it=2}$

حيث أن:

$SGDISPL_{it=1}$: يعكس أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها للشركة (i) خلال الفترة ما قبل تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=1) (متغيرالتابع).

$SGDISPL_{it=2}$: يعكس أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها للشركة (i) خلال الفترة ما بعد تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=2) (متغيرالتابع).

$$H0 \quad \mu\, SGCOMM_{it=1} = \mu\, SGCOMM_{it=2} \qquad (٨)$$

$$H1 \quad \mu\, SGCOMM_{it=1} \neq \mu\, SGCOMM_{it=2}$$

حيث أن:

$SGCOMM_{it=1}$: يعكس مستوى التزام الشركة (i) بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها خلال الفترة ما قبل تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=1) (متغيرالتابع).

$SGCOMM_{it=2}$: يعكس مستوى التزام الشركة (i) بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها خلال الفترة ما بعد تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) (t=2) (متغيرالتابع).

٢/٤ تصميم ونتائج الدراسة التطبيقية:

١/٢/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٧م، حيث تم اختيار عينة من الشركات المساهمة من أغلب قطاعات النشاط بالبورصة المصرية، وقد بلغ حجم العينة ٣٦ شركة (ملحق رقم (١)) بإجمالى عدد مشاهدات ١٤٤ مشاهدة (٣٦*٤)، وقد روعى فى اختيار مفردات العينة توافر الشروط التالية:

- أن تكون الشركات مدرجة فى البورصة المصرية خلال سنوات الدراسة.
- توافر القوائم المالية المجمعة والمستقلة للشركات خلال سنوات الدراسة.
- توافر تقارير مجلس الإدارة للشركات خلال سنوات الدراسة.

ويوضح الجدول التالى عدد الشركات داخل عينة الدراسة والقطاع الذى تنتمى له تلك الشركات:

جدول رقم (٤) عدد الشركات المستخدمة فى الدراسة وفقاً لنوع القطاع

القطاع	عدد الشركات	النسبة %
بنوك	٢	%٥,٥
اتصالات	٤	%١١
أغذية ومشروبات	٢	%٥,٥

التشييد ومواد البناء	٣	%٨
سياحة وترفيه	٢	%٥,٥
العقارات	٤	%١١
تكنولوجيا	١	%٣,٥
خدمات مالية باستثناء البنوك	٩	%٢٤
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣	%٨
موارد أساسية	٢	%٥,٥
كيماويات	٢	%٥,٥
منتجات منزلية وشخصية	١	%٣,٥
غاز وبترول	١	%٣,٥
الإجمالى	٣٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن توزيع شركات العينة وفقاً لنوع القطاع يوضح أن قطاع الخدمات المالية يبلغ نسبة ٢٤%، يليه قطاعى الاتصالات والعقارات بنسبة ١١%، مقابل نسبة ٨% لقطاعى التشييد ومواد البناء والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، ونسبة ٥,٥% لقطاعات البنوك، الأغذية والمشروبات، السياحة والترفيه، الموارد الأساسية والكيماويات، وأخيراً نسبة ٣,٥% لقطاعات التكنولوجيا، المنتجات المنزلية والشخصية والغاز والبترول.

٢/٢/٤ مصادر جميع البيانات وفترة الدراسة:

اعتمد الباحث في الحصول على كافة البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة الحالية في الفترة من ٢٠١٤م وحتى ٢٠١٧م على موقع مباشر للبورصة المصرية (www.mubasher.com) وذلك للحصول على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية لشركات عينة الدراسة، بالاضافة إلى المواقع الالكترونية لشركات عينة الدراسة.

٣/٢/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **إختبار كلومجروف سميرنوف kolmogorov Smirnov: لمعرفة مدى اعتدالية توزيع البيانات وما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعى من عدمه.**
- **اختبار التعدد الخطى للمتغيرات Multicollinearity test: للتأكد من عدم وجود ازدواج أو تعدد خطى بين المتغيرات المستقلة المتضمنة بالمعادلات الخطية لنموذجى الدراسة.**

- تحليل التباين الثنائى Univariate Analysis of Variance: لتحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة (الخصائص المالية للشركات، تركيز الملكية، سمات وخصائص مجلس الإدارة، جودة عمل لجان المراجعة ونوع الصناعة) على المتغير التابع (مستوى الإفصاح القطاعى للشركات).
- تحليل الارتباط الخطى لبيرسون Pearson Linear Correlation: لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (مستوى الإفصاح القطاعى للشركات) والمتغيرات المستقلة (الخصائص المالية للشركات).
- اختبار "ت" لعينة واحدة One-sample t.Test، لقياس معنوية الفروق بين الوسط الحسابي لعينة الدراسة والوسط الحسابي للمجتمع بشأن مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٣) الملغى.
- اختبار (ت) لعينتين غير مستقلتين Paired–Samples t.Test: لمقارنة معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية (قبل وبعد تطبيق تعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١).

٤/٢/٤ اختبار اعتدالية توزيع البيانات:

تم عمل One-Sample Kolmogorov-Smirnov، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (٥) نتائج اختبار التوزيع الطبيعى للبيانات

المتغيرات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة كولموجروف –سميرنوف	مستوى المعنوية
مستوى الإفصاح القطاعى	1.30	.459	5.323	.000
طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها	2.13	.471	5.089	.000
أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها	.71	.827	3.984	.000
مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية	.78	.429	5.638	.000
تركيز الملكية	.97	.165	6.469	.000
حجم لجنة المراجعة	3.47	.900	4.619	.000
استقلال أعضاء لجنة المراجعة	.56	.499	4.430	.000
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	4.66	1.570	5.038	.000
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	.11	.167	4.939	.000
ازدواجية دور المدير التنفيذى	.54	.500	4.344	.000
حجم مجلس الإدارة	9.44	2.994	1.697	.006
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	.54	.500	4.344	.000

نوع الصناعة	6.53	3.204	2.125	.000
حجم الشركة	20912	4.137	3.562	.000
معدل الرافعة المالية	.773	3.773	3.843	.000
حجم الربحية	77870	1.305	2.798	.000
ربحية السهم العادى	1.75	3.174	3.020	.000

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٠١ لمتغيرات (مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها، أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها، مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، تركيز الملكية، عدد أعضاء لجنة المراجعة، استقلال أعضاء لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذى، استقلال أعضاء مجلس الإدارة، نوع الصناعة، حجم الشركة، معدل الرافعة المالية، صافى الربح بعد الضرائب، ربحية السهم العادى)، كما أن مستوى المعنوية أقل من ٠,٠١ لمتغير حجم مجلس الإدارة، لذا فإن بيانات تلك المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعى.

٥/٢/٤ اختبار صلاحية بيانات الدراسة:

تم اختبار عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة للدراسة من خلال MulticollinearityTest، حيث تم حساب معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم (٦) معامل (VIF) لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة	مستوى الإفصاح القطاعى	
	Tolerance	VIF
حجم لجنة المراجعة	.799	1.252
استقلال أعضاء لجنة المراجعة	.894	1.118
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	.821	1.218
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	.959	1.042
ازدواجية دور المدير التنفيذى	.939	1.065
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	.950	1.053
حجم مجلس الإدارة	.911	1.097

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة (VIF) أقل من (٤) لذا فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

٥/٢/٤ تحليل نتائج اختبار فروض النموذج الأول:

(أ) تحليل نتائج اختبار الفرض الأول:

لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح القطاعى والخصائص المالية للشركات، تم عمل تحليل الارتباط الخطى لبيرسون، وكانت نتائج مصفوفة الارتباط كالتالى:

جدول رقم (٧) مصفوفة الارتباط بين مستوى الإفصاح القطاعى والخصائص المالية للشركات

المتغيرات		SGDISCL	F SIZE	LEV	SINCOM	SEARN
SGDISCL	P. Correlation	1				
	Sig.(2-tailed)					
F SIZE	P. Correlation	.269**	1			
	Sig.(2-tailed)	.002				
LEV	P. Correlation	.281**	.988***	1		
	Sig.(2-tailed)	.001	.000			
SINCOM	P. Correlation	.345***	.793***	.769***	1	
	Sig.(2-tailed)	.000	.000	.000		
SEARN	P. Correlation	.297**	.187	.169	.571***	1
	Sig.(2-tailed)	.002	.057	.091	.000	

** وجود علاقة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١). *** وجود علاقة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

بالنظر للجدول أعلاه يتضح وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح القطاعى والخصائص المالية للشركات، حيث أظهرت مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الإفصاح القطاعى وكل من حجم الشركة، معدل التمويل بالديون، وربحية السهم عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ وبلغ قيمة معامل الارتباط لكل منهم (٠,٢٦٩، ٠,٢٨١، ٠,٢٩٧) على الترتيب، كذلك وجود علاقة ارتباط موجبة بين مستوى الإفصاح القطاعى وصافى الربح بعد الضرائب عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ وبلغ قيمة معامل الارتباط (٠,٣٤٥).

ولقياس التأثير متعدد المتغيرات للخصائص المالية للشركات على مستوى الإفصاح القطاعى، تم استخدام Univariate Analysis of Variance، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (٨) معلمات تحليل التباين لتحديد مدى تأثير الخصائص المالية على مستوى الإفصاح القطاعى

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P-Value	التأثير
حجم الشركة	2.062	2.062	10.354	.002	معنوى
معدل التمويل بالديون	2.204	2.204	11.160	.001	معنوى
حجم الربحية	2.236	2.236	13.679	.000	معنوى
ربحية السهم العادى	1.988	1.988	10.264	.002	معنوى
معامل الارتباط المتعدد R= 444. معامل التحديد R^2 = 197.					

بالنظر للجدول أعلاه يتضح ما يلى:

– تفسر الخصائص المالية للشركات ١٩,٧% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وهذا يدعم.

– يوجد تأثير معنوى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح القطاعى عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل (عوده، ٢٠١٦م، Obradović V.et al, 2016, Manuela and Carlo, 2012)، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات كبيرة الحجم من المرجح أن تقدم مزيداً من المعلومات بسبب طلب المستثمرين على المعلومات وزيادة الطلب على رأس المال الخارجى من جانب تلك الشركات. ولذلك، فإن لدى تلك الشركات حوافز كبيرة للإفصاح عن مزيد من المعلومات القطاعية، بالإضافة إلى أن الشركات كبيرة الحجم نسبياً تكون أكثر قدرة على إنتاج تقارير داخلية أكثر تفصيلاً نتيجة توافر الموارد المالية والبشرية الكافية لديها مما يسهل عليها مهمة توفير المعلومات، خاصة وأن الإفصاح عن المزيد من المعلومات أمر مكلف، حيث يمكن للشركات الكبيرة تحمل مثل هذه التكلفة في حين أن الشركات الصغيرة لا تستطيع ذلك. لذا، يمكن للشركات كبيرة الحجم الإفصاح عن معلومات أكثر من الشركات الصغيرة الحجم.

– يوجد تأثير معنوى لدرجة الرفع المالى أو معدل التمويل بالديون على مستوى الإفصاح القطاعى عند مستوى معنوية أقل من٠,٠١، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عوده، ٢٠١٦م، Faisal S. et al, 2016) وجاءت النتائج هنا متسقة مع الدراسات السابقة التى فسرت تلك العلاقة بأن الشركات ذات المديونية الكبيرة تسعى من خلال زيادة الإفصاح إلى طمأنة عملائها فى قدرتها على سداد التزاماتها المالية. كما أنها تكون أكثر تعرضاً للتقاضي والتدخل الحكومي. وبالتالي، فإن تلك الشركات تكون أكثر رغبة في الإفصاح عن المعلومات لتقليل التكاليف السياسية والتخفيف من التقاضي والتدخل الحكومي، وتدعم تلك النتائج أيضاً قدرة الدائنين على التفاوض والمطالبة بمعلومات إضافية غير تلك الواردة في التقرير السنوي.

– يوجد تأثير معنوى لكل من حجم الربحية وربحية السهم العادى على مستوى الإفصاح القطاعى عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل (Manuela and Carlo, 2012)، ويمكن تفسير ذلك بأن حجم الربحية أحد مقاييس الأداء بالنسبة للإدارة ومؤشر لحصولها على المكافآت والحوافز، حيث تفضل الإدارة فى الشركات ذات الربحية العالية الإفصاح بشكل أكبر عن

المزيد من المعلومات القطاعية، بما ينعكس إيجابياً على القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات، وبالتالى يدعم استمرار مواقفها والمطالبة بالمزيد من المكافآت، وهذا يتفق أيضاً مع أظهرته دراسة (Sameh K., 2018) من أن المديرين كانوا مترددين في الإفصاح عن القطاعات التى تحقق أرباحاً منخفضة نسبياً تجنباً لمراجعتها من قبل المساهمين.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير معنوى للخصائص المالية للشركات على مستوى الإفصاح القطاعى، وبالتالى يمكن القول بصحة الفرض الأول.

(ب) تحليل نتائج اختبار الفرض الثانى:

تم عمل اختبار تحليل التباين Univariate Analysis of Variance، لتحديد مدى تأثير تركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (٩) معلمات تحليل التباين لتحديد مدى تأثير تركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P-Value	التأثير
تركيز الملكية	2.024	2.024	10.215	.002	معنوى
معامل التحديد R^2 = .067					

بالنظر للجدول أعلاه يتضح ما يلى:

- يفسر تركيز الملكية ٦,٧ % من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.

- يوجد تأثير معنوى لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وهو ما يتفق مع (Ibrahim K., 2014, Saidi F., 2017) ، بينما تتعارض تلك النتيجة مع نتائج دراسة (Faisal S. et al, 2016, Mohammed M. et al, 2014) ، وهذا يعكس الدور الهام لتركيز الملكية فى تحقيق الإفصاح والشفافية وفقاً لمبادىء حوكمة الشركات، وضمان تحقيقه بشكل مناسب، حيث أن تحقيق السيطرة على قرارات الشركة من جانب كبار الملاك يمكن من إحكام الرقابة والسيطرة على ممارسات الإفصاح القطاعى داخل الشركة، وبالتالى إمكانية الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات الهامة والتى تتعلق بقطاعات العمل التشغيلية للشركة.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير معنوى لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وبالتالى يمكن القول بصحة الفرض الثانى.

(جـ) تحليل نتائج اختبار الفرض الثالث:

تم عمل اختبار تحليل التباين لتحديد مدى تأثير سمات وخصائص الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (١٠) معلمات تحليل التباين لتحديد مدى تأثير خصائص الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعى

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P-Value	التأثير
استقلال مجلس الإدارة	6.345	.453	4.136	.000	معنوى
ازدواجية دور المدير التنفيذى	.054	.054	.491	.485	غير معنوى
حجم مجلس الإدارة	4.452	.318	2.902	.001	معنوى
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	.047	.047	.427	.515	غيرمعنوى
التأثير المشترك لجميع المتغيرات	4.880	.203	1.856	.020	معنوى
معامل التحديد R^2 = .677					

بالنظر للجدول أعلاه يتضح ما يلى:

- تفسر سمات وخصائص مجلس الإدارة ٦٧,٧ % من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.

- يوجد تأثير معنوى لكل من استقلال وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Júlia A. et al, 2016, Uyar A. et al, 2013) ، كما تتعارض مع نتائج دراسة (Ibrahim K., 2014)، وتفسير ذلك أن مجالس الإدارة التي يتمتع غالبية أعضائها بالاستقلالية تساعد في التخفيف من حدة صراعات الوكالة، مما ينعكس بشكل إيجابى على ممارسات الإفصاح القطاعى، كما أنه من المحتمل أيضاً أن يكون حجم المجلس مرتبطاً بمدى قدرة المديرين على إحكام السيطرة والرقابة على عمليات الشركة، بالإضافة إلى أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم عادة ما تمتلك مهارات أكثر تخصصاً وتكون مهيأة بشكل أفضل لممارسة الرقابة على عمليات صنع القرار.

- لا يوجد تأثير معنوى لكل من ازدواجية دور المدير التنفيذى وملكية أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وهو ما يتعارض مع نتائج دراسة (Ibrahim K., 2014, Iaad I. et al, 2014, Mohammed M. et al, 2014). كما يوجد تأثير معنوى مشترك لجميع المتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير معنوى لسمات وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وبالتالى يمكن القول بصحة الفرض الثالث.

(د) تحليل نتائج اختبار الفرض الرابع:

تم عمل اختبار تحليل التباين لتحديد مدى تأثير جودة عمل لجان المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (١١) معلمات تحليل التباين لتحديد مدى تأثير لجان المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P-Value	التأثير
حجم لجنة المراجعة	2.559	.512	2.816	.019	معنوى
استقلال لجنة المراجعة	1.287	1.287	7.079	.009	معنوى
عدد اجتماعات لجنة المراجعة	3.064	.383	2.107	.040	معنوى
معامل التحديد R^2 = .223					

بالنظر للجدول أعلاه يتضح ما يلى:

- تفسر جودة عمل لجان المراجعة ٢٢,٣% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وهذا يعكس الدور الإيجابى الذى تقوم به لجنة المراجعة فى حماية وضمان حقوق المساهمين من خلال تحقيق الإفصاح والشفافية وفقاً لمبادىء حوكمة الشركات، كما أن مدى فعالية لجنة المراجعة وارتباطها الإيجابي بمستوى الإفصاح القطاعى يعتمد بشكل أساسى على خصائصها وطريقة تشكيلها.

- يوجد تأثير معنوى لاستقلال أعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، كما يوجد تأثير معنوى لكل من حجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Ibrahim K., 2014, Madia H. et al, 2014, Setiany E. et al, 2017)، وهذا يشير إلى أن تشكيل لجنة المراجعة وهيكلها واستقلالها هو بمثابة آلية للحد من تكاليف الوكالة وزيادة الرقابة من أجل الحد من السلوك الانتهازي من جانب الإدارة، كما تشجع الإدارة على الإفصاح عن المزيد من المعلومات، وبالتالي تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يمنح الفرصة للتداول ومراجعة كافة القضايا المتعلقة بالمعلومات المالية وفي الوقت المناسب، بما ينعكس إيجابياً على ممارسات الإفصاح القطاعى.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير معنوى لجودة عمل لجان المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وبالتالى يمكن القول بصحة الفرض الرابع.

(هـ) تحليل نتائج اختبار الفرض الخامس:

تم عمل اختبار تحليل التباين Univariate Analysis of Variance، لتحديد مدى تأثير نوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وكانت النتائج كالتالى:

جدول رقم (١٢) معلمات تحليل التباين لتحديد مدى تأثير نوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة P-Value	التأثير
نوع الصناعة	11.271	.939	6.514	.000	معنوى
معامل التحديد R^2 = .374.					

بالنظر للجدول أعلاه يتضح ما يلى:

- **يفسر نوع الصناعة ٣٧,٤% من التغير الذى يحدث فى المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.**
- **يوجد تأثير معنوى لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (عوده، ٢٠١٦م، Ibrahim K., 2015, Habbash M. et al, 2016)، كما تتعارض مع نتائج دراسة (Faisal S. et al, 2016, Júlia A. et al, 2016)، ويمكن تفسير ذلك بأن تخصيص موارد الشركات يعتمد على مجموعة من السياسات والتى قد تختلف من شركة لأخرى حسب طبيعة الأنشطة التى تمارسها الشركات بالإضافة إلى توجهاتها الاقتصادية والمالية والسياسية.**

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير معنوى لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات، وبالتالى يمكن القول بصحة الفرض الخامس.

٦/٢/٤ تحليل نتائج اختبار فروض النموذج الثانى:

(أ) تحليل نتائج اختبار الفرض السادس:

لقياس معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها وذلك قبل وبعد تطبيق تعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١)، تم استخدام اختبار "ت" لعينتين متلازمتين أو غير مستقلتين، وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٣) اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها

المتغير	التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١)	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
					مستوى المعنوية	الدلالة
حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها	قبل التطبيق	1.26	.444	1.396-	.167	غير دال
	بعد التطبيق	1.33	.475			
طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها	قبل التطبيق	2.11	.461	1.424-	.159	غير دال
	بعد التطبيق	2.14	.484			

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح ما يلى:

- تشير النتائج إلى عدم وجود اختلاف أو تغير فى حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن تصنيف وعرض القطاعات التشغيلية يعتمد بشكل أساسى على المعلومات التى يستخدمها متخذى القرارات، هذا بالإضافة إلى عدم توافر بعض الإرشادات الهامة واللازمة لتفعيل تطبيق المعيار المحاسبى الجديد رقم (٤١) والخاصة بتحديد مفهوم صانعى القرار التشغيلى الرئيسى فيمكن أن يكون المدير التنفيذى أو مجلس الإدارة أو الرئيس المباشر. وهو ما يتفق مع دراسة (Manuela and Carlo, 2012)، كما تتعارض تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Aleksanyan and Danbolt, 2012, Mardini, G. et al, 2012, Crawford L. et al, 2012, Al-Aamri, 2016, BUGEJA M. et al, 2015) من وجود تأثير كبير وملحوظ للمعيار الحديث للقطاعات التشغيلية على زيادة حجم المعلومات القطاعية المفصح عنها.

- تشير النتائج إلى عدم وجود اختلاف أو تغير فى طبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها، ويمكن أن يرجع ذلك إلى وجود توافق فى كثير من الأحيان بين هيكل التقارير الداخلية وأسلوب إدارة المجموعة من ناحية وطبيعة الأنشطة التشغيلية والمناطق الجغرافية من ناحية أخرى، وهى تتفق مع دراسات (Yuanyuan Li, 2013, Kopecká N., 2016, Manuela and Carlo, 2016, Nancy B. et al, 2013) ، بينما تتعارض مع نتائج دراسات (Mardini G. et al, 2012).

وبناءً على ما سبق، يتضح عدم وجود اختلاف معنوى فى حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) ، وبالتالى يمكن القول بعدم صحة الفرض السادس.

(ب) تحليل نتائج اختبار الفرض السابع:

لقياس معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها وذلك قبل وبعد تطبيق تعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١)، تم استخدام اختبار "ت" لعينتين متلازمتين أو غير مستقلتين، وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٤) اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها

المتغير	التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١)	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
					مستوى المعنوية	الدلالة
أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها	قبل التطبيق	.72	.843	1.424	.159	غير دال
	بعد التطبيق	.69	.816			

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح أن النتائج تشير إلى عدم وجود اختلاف أو تغير فى أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل (Lenormand and Touchais, 2014, Obradović and Karapavlović, 2016, Kopecká N., 2016، يوسف ، ٢٠١٦م)، ويتعارض مع نتائج دراسة (Peter K., 2015)، ويمكن أن يرجع ذلك إلى المرونة المرتبطة ببعض التعريفات المتضمنة بالمعيار الجديد والتى قد تدفع الشركات إلى تجاهل توفير بعض المعلومات الهامة، كما يمكن أن يفسر ذلك بحدوث توافق بين أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها داخل عينة الدراسة وفقاً لطريقة التشغيل والتوزيع الجغرافى مع أسلوب اتخاذ القرارات وتخصيص موارد الشركات وفقاً للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .

وبناءً على ما سبق، يتضح عدم وجود اختلاف معنوى فى أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) ، وبالتالى يمكن القول بعدم صحة الفرض السابع.

(جـ) تحليل نتائج اختبار الفرض الثامن:

– لقياس مدى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٣٣) الملغى، تم استخدام اختبار "t-test" لعينة واحدة، حيث تم حساب معنوية اختبار "ت" على أساس مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ليدل على معنوية الفروق بين المتوسط الحسابى لعينة الدراسة والمتوسط الحسابى للمجتمع ومقداره (٢)، وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٥) اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق بين عينة الدراسة ومجتمع الدراسة لقياس مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها

المتغير	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
				مستوى المعنوية	الدلالة
مدى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها.	0.78	.429	-33.988	.000	دالة

ويتضح من الجدول أعلاه، توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بشأن مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)، مما يدل على رفض فرض العدم القائل بأن المتوسط الحسابى لعينة الدراسة بلغ (٢) على مقياس ليكرت الثلاثى وقبول الفرض البديل القائل بأن المتوسط الحسابى لعينة الدراسة أقل من (٢)، مما يعنى عدم الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها.

– ولقياس معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها وذلك وفقاً لتعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) الصادر حديثاً، تم استخدام اختبار "ت" لعينتين متلازمتين أو غير مستقلتين، وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٦) اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق لأثر تبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) على مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها

المتغير	التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١)	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
					مستوى المعنوية	الدلالة
مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها.	قبل التطبيق	.79	.442	1.000	.321	غير دال
	بعد التطبيق	.78	.419			

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح عدم وجود اختلاف أو تغير فى مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (يوسف، ٢٠١٦م)، ويمكن القول بأن النتائج السابقة والتى تشير إلى عدم وجود التزام بالحدود الكمية للاعتراف بالقطاعات التشغيلية المنصوص عليها بالتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى رقم (٤١) تعكس عدم تبنى الشركات داخل عينة الدراسة للشق الآخر من متطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعية المفصح عنها الواردة بالمعيار المحاسبى رقم (٤١). وبناءً على ما سبق، يتضح عدم وجود اختلاف معنوى فى مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى ممارسات الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) ، وبالتالى يمكن القول بعدم صحة الفرض الثامن.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول بوجود تأثير لبعض العوامل الهامة على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية التشغيلية، بالاضافة إلى عدم وجود تأثير لتبنى الإفصاح القطاعى للتعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) وفقاً للمعيار رقم (٤١) على تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية، ويلخص الجدول التالى نتائج اختبار الفروض:

جدول (١٧) ملخص نتائج اختبار الفروض

رقم الفرض	بيان الفرض	نتيجة الفرض
الأول	يوجد تأثير معنوى للخصائص المالية للشركات على مستوى الإفصاح القطاعى.	قبول
الثانى	يوجد تأثير معنوى لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.	قبول

الثالث	يوجد ارتباط معنوى بين سمات وخصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح القطاعى للشركات.	قبول
الرابع	يوجد تأثير معنوى لجودة عمل لجان المراجعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.	قبول
الخامس	يوجد تأثير معنوى لنوع الصناعة على مستوى الإفصاح القطاعى للشركات.	قبول
السادس	يوجد اختلاف معنوي فى حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .	رفض
السابع	يوجد اختلاف معنوي فى أسلوب عرض المعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .	رفض
الثامن	توجد فروق معنوية فى مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بالمعلومات القطاعية المفصح عنها فى ضوء تبنى التعديلات الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٤١) .	رفض

٥. الاستنتاجات والتوصيات ومقترحات لأبحاث مستقبلية

٥/١ الاستنتاجات: توصل البحث إلى عدة استنتاجات هامة وهى:

- الشركات كبيرة الحجم من المرجح أن تقدم مزيداً من المعلومات بما تتمتع به من إمكانيات مادية كبيرة، كما أن الشركات ذات المديونية الكبيرة تسعى من خلال زيادة الإفصاح إلى طمأنة عملائها فى قدرتها على سداد التزاماتها المالية، هذا بالإضافة إلى أن الأوضاع الجيدة للربحية تشكل دافعاً قوياً لإدارة الشركات على توفير المزيد من الإفصاحات القطاعية، بما يخدم تحسين الشفافية والإفصاح لأصحاب المصلحة لترشيد قراراتهم الاستثمارية من جهة، وتعظيم الحوافز والمكافآت التى يحصلون عليها من جهة أخرى.

- يعكس تركيز الملكية السيطرة الكبيرة على القرارات المتعلقة بممارسات الإفصاح القطاعى، كما يمثل استقلال وحجم مجلس الإدارة وأيضا لجنة المراجعة الضمانة الحقيقية لحماية حقوق المساهمين من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية بشأن المعلومات القطاعية كأحد المبادىء الهامة لحوكمة الشركات، كذلك تؤثر طبيعة الأنشطة التى تقوم بها الشركات على مستوى الإفصاح القطاعى خاصة وأن تخصيص موارد الشركات يعتمد على سياسات قد تختلف من شركة لأخرى ومن فترة لأخرى.

- عدم وجود تأثير كبير وملحوظ للمعيار المحاسبى الجديد بشأن القطاعات التشغيلية على زيادة حجم وطبيعة المعلومات القطاعية المفصح عنها، بالإضافة إلى أسلوب

عرض المعلومات القطاعية، وذلك نتيجة احتمال وجود توافق فى كثير من الأحيان بين أسلوب اتخاذ القرارات وتخصيص موارد الشركات وهيكل التقارير الداخلية وأسلوب عرض وتصنيف القطاعات التشغيلية الحالى، كذلك عدم وجود التزام بالحدود الكمية للاعتراف بالقطاعات التشغيلية المنصوص عليها بالتعديلات الواردة بالمعيار رقم (٤١).

- **لا يوجد تأثير معنوى لتعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١ على كل من حجم وطبيعة معلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية، أسلوب عرض معلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، وأخيراً مستوى الالتزام بمتطلبات الاعتراف بمعلومات القطاعات التشغيلية المفصح عنها، وبالتالى لا يوجد تأثير معنوى لتلك التعديلات على أرقام ومدلولات القوائم المالية.**

٢/٥ التوصيات: يوصى الباحث بما يلى:

- **قيام الهيئات المهنية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية بتوفير الإرشادات اللازمة لتحقيق فهم أفضل لممارسات الإفصاح القطاعى من خلال تفعيل تطبيق المعيار المحاسبى الجديد رقم (٤١)، بحيث تتضمن تحديد واضح لمفهوم صانعى القرار التشغيلى الرئيسى والذى يمكن أن يسهم فى تحسين المحتوى المعلوماتى للقطاعات التشغيلية، وكذلك وضع آلية واضحة وأكثر تفصيلاً لكيفية الاعتماد على تخصيص الموارد كأساس لتحديد القطاعات التشغيلية بحيث تلائم أنشطة الشركات المتنوعة، بما يسمح بمقارنة المعلومات القطاعية للشركات المختلفة ومن فترة لأخرى.**

- **المتابعة والمراجعة الدقيقة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية لتحسين مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية من جانب الشركات.**

- **قيام الهيئات المهنية المعنية بإصدار المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات والتعديلات اللازمة التى تنظم أسلوب عرض المعلومات القطاعية وذلك فى شكل تقارير مستقلة سنوية ومرحلية ترفق بالتقارير المالية، بما يساعد مستخدمى التقارير المالية فى فهم وتحليل المعلومات بشكل أفضل ويسهم فى جعل المعلومات القطاعية أكثر موضوعية وملائمة للمستثمرين والدائنين لأغراض التحليل المالى واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.**

- ضرورة استفادة الشركات من الشروط والحدود الكمية التى تنص عليها المعايير المحاسبية عند عرض المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية بما يساعد فى تطبيق مبدأ التكلفة والمنفعة عند اعداد التقارير المالية وبما لا يخل أيضاً بمبدأ الأهمية النسبية للمعلومات المفصح عنها.

- ضرورة قيام الهيئات والجهات المهنية باصدار القواعد والارشادات التى تكفل قيام الشركات بتوفير المعلومات الهامة المتعلقة بالتدفقات النقدية والأصول غير الملموسة والموارد البشرية وتكاليف البحوث والتطوير والمعلومات المستقبلية وذلك على المستوى القطاعى بما يسهم فى تقييم أداء القطاعات التشغيلية بشكل أفضل وشامل.

٣/٥ مقترحات لأبحاث مستقبلية:

- انعكاس تطبيق تعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١ على تقييم اضمحلال الأصول غير الملموسة للقطاعات التشغيلية للشركات.

- انعكاس تطبيق تعديلات المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤١ على تحليل التدفقات النقدية للشركات.

- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية وتكلفة رأس المال.

- دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية وجودة الأرباح.

- مدى إدراك المحللين الماليين لأهمية معلومات القطاعات التشغيلية فى تقييم الأداء المالى للشركات.

- دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية التشغيلية.

مراجع البحث

١. المراجع العربية:

- العمرى, أحمد محمد (٢٠٠٧م)، الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية, كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٤٤(٢)، ١-٤٨.

- عبد الله، سلمان حسين (٢٠١٤م)، دور متطلبات الإبلاغ المالي القطاعي في تعزيز مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠(٧٦)، ٤٣٤-٤٦٥.
- علي، وليد أحمد محمد (٢٠١٦م)، تقييم أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية على استدامة الشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠(٤)، ٨٩-١٤٠.
- عوده، لؤي نعيم (٢٠١٦)، أثر محددات الإفصاح عن المعلومات القطاعية على مستوى الإفصاح فى التقارير المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة فى بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء.
- مصطفى، أبوبكر (٢٠١٥م) ، تطور أساس الإفصاح عن المعلومات القطاعية و أثر ذلك على تدعيم إرساء مبادئ حوكمة الشركات – دراسة ميدانية ،_مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ١، ٥١-٨٩.
- يوسف، على (٢٠١٦م)، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالإفصاح القطاعي وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS (8) " القطاعات التشغيلية" – دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٣٨(٣)، ٣٦٣-٣٩٠.
- ـــــــــ (٢٠١٥م)، دور الإفصاح القطاعي في تعزيز ملائمة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٣٧(٤)، ٤٦٧-٤٩٥.

٢. المراجع الأجنبية:

-Akram M. Naseem, Salman Riaz, Ramiz Ur Rehman and Amir Ikram (2017), Impact of Board Characteristics On Corporate Social Responsibility Disclosure, The Journal of Applied Business Research, 33(4): 801-891.
-Al-Aamri I. Ali Saleh (2016), Implications of IFRS 8 Adopation on UK Listed Companies' Disclosure Practices and Earnings' Predictive Ability, A Thesis, Faculty of Humanties and Social Sciences, University of Newcastle.
-Aleksanyan, M. and Danbolt, J. (2012), Segment Reporting in the UK. Available at: SSRN: http://ssrn.com/abstract=2180894 .

-André, P., Andrei F., Rucsandra M. (2016), Segment Disclosure Quantity and Quality under IFRS 8: Determinants and the Effect on Financial Analysts', The International Journal of Accounting, 51(4): 462-463.
-BUGEJA M., CZERNKOWSKI R. AND MORAN D. (2015), The Impact of the Management Approach on Segment Reporting, Journal of Business Finance & Accounting, 42(3): 310–366.
-Crawford L., Extance, H., Helliar, C., Power, D. (2012), Operating Segments: The Usefulness of IFRS 8, the Institute of Chartered Accountants of Scotland Publications, Scotland, and UK.
-Cristina A. Bunea-Bontaş (2016), IFRS 8 Operating Segments: General Considerations Regarding The Management Approach, Revisit Strategic Managerial, 33: 40-44.
-Ernst & Young (2009), IFRS 8 Operating Segments: Implementation guidance:1-32 http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/IFRS_8_Operating_segments_Implementation_guidance/$FILE/IFRS_8_Operating_Segments_IG.pdf, accessed March 2016.
-Faisal S. Alanezi, Mishari M. Alfraih and Saad S. Alshammari (2016), Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies, International Business Research, 9 (1):136-154.
-Habbash M., Hussainey K. and Awad El. Awad Ibrahim (2016), The Determinants of Voluntary Disclosure in Saudi Arabia: An Empirical Study, International Journal of Accounting Auditing and Performance Evaluation, 12(3): 213-243.
-IASB (1997), IAS No .14 "Segment Reporting", Londres, International Accounting Standards Board.
-IASB (2009), IFRS No. 8 "operating segments", Londres, International Accounting Standards Board.
-Iaad I. S. Mustafa Sartawi, Riyad M. Hindawi, Ruba Bsoul and Ala'eddin Jamil Ali (2014), Board Composition, Firm Characteristics, and Voluntary Disclosure: The Case of Jordanian Firms Listed on the Amman Stock Exchange, International Business Research, 7 (6):67-83.
-Ibrahim, K., Jaafar H. (2014), Corporate Governance and Disclosure on Segment Reporting: Evidence from Nigeria, Global Review of Accounting and Finance, 5(2): 98-113.
-Ibrahim, K. (2015), The Impact of Firm Characteristics on IFRS 8

Disclosure in The Transation Period in Nigeria, International Journal of Economic Sciences, 5 (4): pp1-13.

-Johari J. (2017), Post-implementation of MFRS 8 "Operating Segment" among listed firms in Malaysia, SHS Web of Conferences 34.

-Júlia A. Souza, Alfredo S. Neto, Gideon C. de Benedicto, Douglas J. Mendonça (2016), Segment Reporting in Brazil: Factors Influencing the Disclosure, International Journal of Business Management and Economic Research, 7(6): 804-816.

-Kopecká, N. (2016), The IFRS 8 Segment Reporting Disclosure: Evidence on the Czech Listed Companies, European Financial and Accounting Journal, 11(2):5-20.

-Lenormand G., Touchais L. (2014), IFRS 8 Versus IAS 14 – The Management Approach to Segment Information: Effects and Determinations, Comptabilité - Contrôle – Audit, 20: 93-113.

-Manuela L., Carlo D. (2012), An Analysis of Segment Disclosure Under IFRS 8& IAS14, World business research conference , Bangkok, Thailand, 4-6 October.

-_____(2016), The Impact of IFRS 8 on Segment Disclosure Practice: Panel Evidence from Italy, International Journal of Accounting and Financial Reporting, 6 (1): 96-127.

-Mardini G.H., Crowford L. and Power D.M.(2012), The Impact of IFRS 8 on Disclosure Practices of Jordanian Listed Companies, Journal of Accounting in Emerging Economics, 2(1): 67-90.

-Mardini G, H., Almujamed H. (2015), The Adoption of IFRS 8: The case of Qatari listed companies, International Journal of Managerial and Financial Accounting, 7(3/4):173- 192.

-Madia H. Kamel, Zuaini Ishakb and Nor Aziah Abdul Manaf (2014), Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure, International Conference on Accounting Studies, Kuala Lumpur, Malaysia: 486 – 492.

-Mishari M. Alanezi, Faisal S. (2011), What Explains Variation In Segment Reporting? Evidence from Kuwait, International Business and Economics Research Journal, 10 (7): 31-46.

-Mohammed M. Soliman, Aiman A. Ragab and Mohammed B. Eldin (2014), Board Composition, Ownership Structure and Voluntary Disclosure: AN Emprical Study of the Listed Companies in Egypt, Corporate Ownership & Control, 11(2): 415-427.

-Nancy B. Nichols, Donna L. Street and Ann Tarca (2013), The Impact of Segment Reporting Under the IFRS 8 and SFAS 131

Management Approach: A Research Review, Journal of International Financial Management & Accounting, 24(3): 261-310.

-Nancy B. Nichols, Donna L. StreetSandra J. Cereola (2013), An Analysis of the Impact of Adopting IFRS 8 on the Segment Disclosures of European Blue Chip Companies, Journal of International Accounting Auditing and Taxation, 21(2).

-Obradović V. , Karapavlović N. (2016), External Segment Reporting in The Republic of Serbia, Economic Themes, 54(1): 155-176.

-Odia J.O., Imagbe, V.U (2015), Towards the Usefulness and Implications of Segment Reporting Standards,Mediterranean Journal of Social Sciences,6(6):30-42.

-Peter K., MARTIN N. (2017), The Impact of IFRS 8 Adoption on the Usefulness of Segment Reports, Journal Accounting, Finance and Business Studies, 53(1): 28-60.

-Peter K., Martin N. (2015), The Impact of IFRS (8) Adoption on the Value Relevance of Segment Reports, University of Muenster - Accounting Center, Available at SSRN.

-Saidi, F. (2017), Corporate Governance and Segmental Disclosure: Evidence from Canada', Int. J. Managerial and Financial Accounting, 9 (2): 140–165.

-Sameh K. Fakhfakh, Ridha Shabou M., Pigé B., (2018) Determinants of Segment Reporting Quality: evidence from EU, Journal of Financial Reporting and Accounting, 16 (1): 84-107.

-Setiany E., Sri Hartoko, Djoko Suhardjanto and Setianingtyas Honggowati (2017), Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure, Review of Integrative Business and Economics Research, 6 (3): 239-253.

-Uyar A., Merve Kilic and Nizamettin Bayyurt (2013), Association between Firm Characteristics and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Turkish listed companies, Intangible Capital, 9 (4): 1080-1112.

-Yuanyuan Li (2013), Segment Reporting in Hong Kong Listed Firms: An Empirical Assessment of IFRS No.8, A Thesis, Lincoln University.

ملاحق البحث: ملحق رقم (١) الشركات محل عينة الدراسة

م	نوع القطاع	اسم الشركة	م	نوع القطاع	اسم الشركة
١	بنوك	البنك التجاري الدولي	٨	خدمات مالية باستثناء البنوك	القلعة القابضة للاستشارت المالية
		بنك البركة مصر			
٢	اتصالات	المصرية للاتصالات			القابضة المصرية الكويتية
		أورنج مصر للاتصالات – موبينيل سابقاً			المجموعة المالية هيرمس القابضة
		اوراسكوم للاتصالات والاعلام والتكنولوجيا القابضة			المصريين في الخارج للاستثمار والتنمية
		جلوبال تيلكوم القابضة			النعيم القابضة للاستثمارات
٣	أغذية ومشروبات	جهينة للصناعات الغذائية			الدلتا للتأمين
		مجموعة اجواء للصناعات الغذائية			مجموعة عامر القابضة – عامر جروب
٤	التشييد ومواد البناء	السويس للأسمنت			بايونيرز القابضة
		العربية للأسمنت			برايم القابضة للاستثمارات المالية
		دلتا للإنشاء والتعمير			
٥	سياحة وترفيه	المصرية للمنتجعات السياحية	٩	خدمات ومنتجات صناعية	السويدي إليكتريك
		أوراسكوم للفنادق والتنمية			المصرية لخدمات النقل
٦	العقارات	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار			جي بي أوتو
		مجموعة طلعت مصطفى القابضة	١٠	موارد أساسية	اسيك للتعدين – أسكوم
		بالم هيلز للتعمير			حديد عز
		مدينة نصر للإسكان والتعمير	١١	كيماويات	سيدى كرير للبتروكيماويات
٧	تكنولوجيا	راية لخدمات مراكز الاتصالات			أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية
١٢	منتجات منزلية	النساجون الشرقيون للسجاد	١٣	غاز وبترول	الاسكندرية للزيوت المعدنية